

Distr.
GENERALA/63/72
E/2008/48
30 April 2008ARABIC
Original: ENGLISHالجمعية العامة
المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

البند ٤٩ من القائمة الأولى*

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لأغراض التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ١٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت**

المسائل الاقتصادية والبيئية: تسخير العلم والتكنولوجيا

لأغراض التنمية

التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي
لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي

تقرير الأمين العام***

طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام، في قراره ٤٦/٢٠٠٦، أن يحيط لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية علماً بنتائج تنفيذ مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات كجزء من تقريره السنوي إلى اللجنة.

وأعد هذا التقرير لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وتحديد ما واجهه هذا التنفيذ من عقبات ومعوقات. وهو يلخص المعلومات التي قدمتها مؤسسات في منظومة الأمم المتحدة وخارجها حول الجهود التي بذلتها في عام ٢٠٠٧ لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي، بهدف تقاسم الممارسات الفضلى والفعالة والدروس المستخلصة.

.A/63/50

*

.E/2008/100

**

قُدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه بسبب التأخر في تجهيزها.

أولاً - مقدمة

- ١- طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام للأمم المتحدة، في قراره ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أن يحيط لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية علماً بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، كجزء من تقريره السنوي إلى اللجنة.
- ٢- واعتمد المجلس في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧ القرار ٨/٢٠٠٧ المعنون "تدفق المعلومات لمتابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات" وكرر في هذا القرار الطلب المذكور أعلاه كما طلب إلى منظمات الأمم المتحدة التي تضطلع بدور تيسيري، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية، وميسري الموضوع الرئيسي، والتحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وسائر الكيانات الأخرى، أن تقوم، حسب الاقتضاء، بموافاة أمانة اللجنة، في الوقت المناسب، بتقارير كل منها بوصفها مدخلات تساهم بها في إعداد التقرير السنوي للأمين العام المقدم إلى اللجنة، مشفوعاً بملخصاتها التنفيذية. وطلب المجلس إلى أمانة اللجنة أن تستعين، قدر الإمكان، بهذه الملخصات التنفيذية لدى إعدادها مشروع تقرير الأمين العام بشأن متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.
- ٣- ويستعرض هذا التقرير، المقدم استجابة لتلك الطلبات، التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وهو يتضمن تحليلاً لردود قدمتها ١٤ منظمة دولية وإقليمية^(١) على رسالة وجهها إليها الأمين العام للأونكتاد ودعاها فيها إلى تقديم معلومات عما لاحظته من اتجاهات وحققته من إنجازات وصادفته من عقبات في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ولا يحاول التقرير تقديم عرض شامل لجميع الجهود المبذولة في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي بل تسليط الضوء على أهم ما أُنجز من مبادرات منذ شباط/فبراير ٢٠٠٧، كما أفادت المنظمات الدولية والإقليمية بذلك.

ثانياً - رسم صورة عن التقدم المحرز والجهود المبذولة في نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ألف - الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات واستخدامها^(٢)

- ٤- ما زالت الفجوة الرقمية واسعة، ولكنها أخذت تضيق في بعض أنواع التكنولوجيا. وتكنولوجيا الهاتف المحمول هي التكنولوجيا التي تُعقد عليها أكبر الآمال لسد الفجوة الرقمية. وإذا استمرت معدلات النمو الحالية، يُتوقع أن يكون في مقدور نصف سكان العالم اقتناء هاتف محمول بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وتكنولوجيا الهاتف

(١) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الاتحاد الدولي للاتصالات، الأونكتاد، اليونسكو، منظمة الصحة العالمية، الاتحاد البريدي العالمي، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، منتدى إدارة الإنترنت، صندوق التضامن الرقمي.

(٢) يستند هذا الفرع إلى منشور الأونكتاد الصادر في عام ٢٠٠٨ بعنوان *اقتصاد المعلومات*، تقرير

الحمول هامة بوجه خاص في أقل البلدان نمواً، حيث فاق عدد الهواتف المحمولة عدد الهواتف الثابتة بنسبة ٨ إلى ١ تقريباً في عام ٢٠٠٧، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث بلغت النسبة ١٠ إلى ١. غير أن الفجوة الرقمية تأخذ الآن أبعاداً جديدة، نظراً إلى أن الفجوة القائمة في مجال الوصول إلى الإنترنت العريضة النطاق آخذة في الاتساع. وعلى الرغم من أن النطاق العريض متاح في أكثر من ١٧٠ بلداً، فإنه أعلى كلفة بمقدار عشرة أمثال في البلدان المنخفضة الدخل منه في البلدان المرتفعة الدخل، ويكون في غالب الأحيان متاحاً خارج المناطق الحضرية.

٥- وما زالت شبكة الهاتف المحمول تسجل نمواً قوياً في العالم النامي، حيث ازداد عدد المشتركين في الهاتف المحمول بمقدار ثلاثة أمثال بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦، وهو ما يمثل نسبة ٥٨ في المائة من المشتركين في الهاتف المحمول في العالم. وسُجل في أفريقيا أكبر معدل نمو في عدد المشتركين وفي النفاذ، تليها البلدان النامية في آسيا. واستناداً إلى تقديرات الأونكتاد، فإن هدف مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، المتمثل في "جعل إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في متناول أكثر من نصف سكان العالم" بحلول عام ٢٠١٥، يُحتمل أن يتحقق في عام ٢٠٠٨ فيما يتصل بنفاذ الهاتف المحمول، الذي يُقدَّر أن تبلغ نسبته في البلدان النامية ٥٠ في المائة تقريباً.

٦- والفجوة القائمة في مجال الإنترنت تتناقص أيضاً ببطء. فبينما كان معدل النفاذ إلى شبكة الإنترنت في عام ٢٠٠٢ أعلى بمقدار ١٠ أمثال في البلدان المتقدمة منه في البلدان النامية، فقد كان أعلى بستة أمثال فقط في عام ٢٠٠٦. وسُجل في البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية أعلى معدل نمو سنوي مركب للنفاذ إلى الإنترنت بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦. ولكن، على الرغم من أن عدد مستخدمي الإنترنت في أفريقيا ما زال ينمو بقوة، فإن النفاذ ما زال متدنياً وغير متجانس للغاية. ففي عام ٢٠٠٦، لم تكن تتوفر إمكانية النفاذ إلى الإنترنت إلا لنسبة ٤,٧ في المائة من السكان الأفريقيين. أما معدل النفاذ إلى النطاق العريض فيقل عن ١ في المائة كما أن ٧٠ في المائة من مجمل الاتصالات القارية تذهب إلى خارج أفريقيا، فتزيد من تكاليف الاتصال التي يتكبدها المستهلكون. وتتراوح كلفة الوصل بالإنترنت في بعض أنحاء أفريقيا بين ٢٥٠ و ٣٠٠ دولار في الشهر، وهي أعلى كلفة في العالم. وهناك أربعة بلدان من أصل ٥٣ بلداً تمثل نحو ٦٠ في المائة من عدد مستخدمي الإنترنت في المنطقة. وتوجد في آسيا أعلى نسبة من مستخدمي الإنترنت، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الصين والهند، اللتين تمثلان معاً نحو ٢٠٠ مليون مستخدم (أكثر من نصف عدد مستخدمي الإنترنت في المنطقة). وعلى الرغم من أن عدد المشتركين في الإنترنت العريضة النطاق قد نما بسرعة على النطاق العالمي، فإن البلدان المتقدمة ما زالت تحتل مكان الصدارة في عدد المشتركين في ذلك النظام، وإن الفجوة من حيث النفاذ قد اتسعت منذ عام ٢٠٠٢. ومتوسط كلفة الوصل بالإنترنت العريضة النطاق أقل بكثير في البلدان المتقدمة المرتفعة الدخل منه في البلدان النامية، سواء بالقيمة الاسمية أو كنسبة مئوية من متوسط الدخل الشهري. وبذلك فإن الفجوة الرقمية تنتقل الآن من أوجه اللامساواة من حيث "الكمية" و"النفاذ" لتشمل اختلافات في "النوعية" و"القدرة".

باء - التعهدات المتجددة بوصل أفريقيا بالإنترنت

٧- شهد عام ٢٠٠٧ انطلاق مبادرة وصل أفريقيا، وهي شراكة عالمية بين عدد من الجهات صاحبة المصلحة بهدف حشد الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة لسد الفجوات الرئيسية في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات في جميع أرجاء أفريقيا. وترمي المبادرة إلى التعجيل بتنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المتعلقة بالوصول بالإنترنت، معتمدة على الأنشطة والأولويات الوطنية والإقليمية القائمة^(٣). وقد أطلقت المبادرة في مؤتمر قمة عقده القادة في كيغالي، رواندا، من ٢٩ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، برعاية رئيس رواندا، السيد بول كاغامي، ورئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس غانا، السيد جون كوفوور. ونظم مؤتمر القمة الاتحاد الدولي للاتصالات، والاتحاد الأفريقي، ومجموعة البنك الدولي، وتحالف الأمم المتحدة الدولي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية، في شراكة مع مصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأفريقي للاتصالات، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، والصندوق العالمي للتضامن الرقمي.

٨- وقد جمع مؤتمر القمة بين ١٠٣٦ مشاركاً من ٥٤ بلداً، منهم ستة رؤساء دول أو حكومات. ومُثل فيه ٤٣ بلداً في أفريقيا، منها ٢٣ بلداً على المستوى الوزاري. كما شارك في مؤتمر القمة زهاء ٢٠ شركة من الشركات الصناعية الكبرى، إلى جانب مصارف إنمائية ومنظمات دولية وغيرها من أصحاب المصلحة. واختتم مؤتمر القمة أعماله بإعلان بعض أصحاب المصلحة في القطاعين الخاص والعام عن تعهدات باستثمار مبلغ يزيد عن ٥٥ مليار دولار يُنفق خلال السنوات الخمس القادمة دعماً للأهداف الخمسة التي اعتمدها مؤتمر القمة. وترمي هذه الأهداف إلى وصل جميع العواصم والمدن الرئيسية الأفريقية بالبنية التحتية الخاصة بالنطاق العريض لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإلى تعزيز إمكانية وصل باقي العالم بالإنترنت بحلول عام ٢٠١٢، ووصل جميع القرى الأفريقية بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العريضة النطاق بحلول عام ٢٠١٥. ومن بين تلك الأهداف أيضاً التشجيع على اعتماد تدابير تنظيمية تعزز إمكانية الوصول، على نحو ميسور وواسع النطاق، إلى مجموعة واسعة من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العريضة النطاق، ودعم تكوين كتلة حرجية من المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتماد استراتيجيات إلكترونية وطنية، بهدف جعل خدمات الحكومات الإلكترونية المتعددة وسائر الخدمات الإلكترونية متاحة على نطاق واسع بحلول عام ٢٠١٥^(٤).

٩- وشهد عام ٢٠٠٧ بداية إنشاء نظام الكابل البحري لأفريقيا الشرقية، بعد أن وافق مصرف التنمية الأفريقي على تمويله بصورة أولية^(٥). وقد بُدئ بمشروع كابل الألياف البصرية هذا في عام ٢٠٠٣، وسوف يصل ٢٢ بلداً من البلدان الأفريقية الساحلية وغير الساحلية بعضها بعضاً وببقية العالم. ويتوقع، عند الانتهاء منه في عام ٢٠١٠، أن يحسن فرص نفاذ ٢٥٠ مليون أفريقي إلى الاتصالات، وأن يحد من تكاليف المستهلكين ودوائر الأعمال.

(٣) مثل المبادرات الرائدة التي اتخذها المؤتمر الوزاري للاتحاد الأفريقي بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق خطة العمل الإقليمية الأفريقية بشأن اقتصاديات المعرفة، وبرامج خطة العمل القصيرة الأجل للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وغيرها من البرامج في القارة.

(٤) أهم الجهات المشاركة هي شركات تشغيل شبكات الهاتف المحمول الأعضاء في رابطة النظام العالمي لاتصالات الهاتف المحمول، والبنك الدولي، والمفوضية الأوروبية، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الدولي للاتصالات، وحكومات رواندا وتونس وإسبانيا.

(٥) Mande, Mike. "EASSy Project Secures \$14 Million in Start-Up Funds", 3 December 2007 All

.Africa

١٠- ويجمع المشروع القطاعين الخاص والعام والمؤسسات الإنمائية الإقليمية والمنظمات الدولية بهدف توسيع البنية التحتية للاتصالات. وتبلغ الكلفة الإجمالية للمشروع ٢٣٥ مليون دولار، منها قرض بمقدار ٧٠,٧ مليون دولار ممول من مصرف التنمية الأفريقي والوكالة الفرنسية للتنمية والمصرف الأوروبي للاستثمار والمصرف الألماني للتنمية والمؤسسة المالية الدولية. أما باقي المبلغ، فستقدمه الشركات الخاصة المتعهددة للاتصالات السلكية واللاسلكية التي ستقوم بتشغيل الكابل كاتحاد مالي. وهذه الشركات المتعهددة للاتصالات، ومعظمها شركات أفريقية، ستكون الجهات الرئيسية التي ستستخدم القدرة التي يوفرها الكابل. ونظام الكابل البحري لأفريقيا الشرقية، الذي بُني على نموذج تنمية هجين لكيان ذي أغراض خاصة، يتيح لصغار المتعهدين المشاركة في الاتحاد المالي المذكور باستثمارات استهلاكية فردية مخفضة.

١١- وفي إطار متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وبمناسبة الذكرى السنوية الثانية للمرحلة الثانية من مؤتمر القمة المذكور، قامت الحكومة التونسية، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفي شراكة مع التحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والحرف اليدوية، بتنظيم المنتدى الثاني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تونس + ٢ في الحمامات، تونس، من ٢٠ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، برعاية رئيس الجمهورية التونسية، السيد زين العابدين بن علي. وقد ركّز المنتدى على نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، على نحو ما ورد في الفقرة ٩٨ من جدول أعمال تونس لمجتمع المعلومات، التي تشجع على تنفيذ النتائج التي أسفر عنها مؤتمر القمة في جنيف وتونس من خلال تعزيز الشراكات القائمة على تعدد أصحاب المصلحة، بما فيها الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وحضر المنتدى أكثر من ٦٠٠ مشارك، يمثلون أكثر من ٣٠ بلداً. وكان من بين المشاركين ممثلون من الحكومات ودوائر الأعمال، ومستثمرون محتملون، وكذلك خبراء دوليون. وتضمن البرنامج، بالإضافة إلى عرض تكنولوجي، جزءاً وزارياً وأربعة أفرقة مواضيعية شارك فيها متحدثون بارزون (وزراء وموظفون تنفيذيون كبار، وخبراء دوليون). وأتاح المنتدى للمشاركين فرصة لتقاسم الخبرات في اتباع أفضل الممارسات في مجال إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص ولعرض نماذج ونُهُج واستراتيجيات وطنية لإقامة تلك الشراكات.

ثالثاً - التنفيذ والمتابعة على الصعيدين الإقليمي والدولي

ألف - التنفيذ والمتابعة على الصعيد الإقليمي

١٢- تواصل اللجان الإقليمية للأمم المتحدة دعم تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات من خلال خطط العمل الإقليمية^(٦). وقد أُفيد بتنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة البرنامجية التي تشمل تسهيل تقاسم الخبرات المتعلقة بأفضل الممارسات على الصعيد الإقليمي، وتقديم الدعم إلى الحكومات في مجال وضع السياسات العامة، ونشر الخدمة الإلكترونية، وبناء القدرات من خلال توفير المبادئ التوجيهية والعُدَد، والمنهجيات، وعقد المؤتمرات

(٦) للاطلاع على التفاصيل، انظر تقرير الأمين العام عن النهوض ببناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان وموجه نحو التنمية (E/CN.4/16/2007/2).

وورشات العمل والحلقات الدراسية، وتوفير التدريب، وتجميع ونشر الإحصاءات، وتقاسم ونشر المعلومات. وأبرزت اللجان الإقليمية أهمية التعاون مع سائر الشركاء في التنمية كالمنظمات الدولية والإقليمية، والقطاع الخاص، والحكومات الوطنية.

١٣- وأكدت اللجان الإقليمية أهمية ردم الفجوة الرقمية القائمة بين مناطق كل منها وداخل هذه المناطق. وهناك مبادرة هامة، تقودها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، وتشارك فيها جميع اللجان الإقليمية، تعمل على إنشاء شبكات معرفة من خلال إقامة نقاط نفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفائدة المجتمعات المحرومة. والهدف الرئيسي للمبادرة هو توفير الإمكانيات للمجتمعات الفقيرة والمحرومة من خلال تحويل نقاط مختارة قائمة بشأن النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى محاور للمعرفة والربط الشبكي على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وتوفر هذه الشبكات منطلقاً لتطوير ونشر وتقاسم المعارف ذات الصلة بهذه المجتمعات في المجالات الرئيسية للتنمية المستدامة، كالعمالة، والتعليم، والشؤون الجنسانية، والصحة.

١- أفريقيا

١٤- واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى الشروع في وضع وتنفيذ استراتيجيات إلكترونية وطنية. وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بدأت ١٠ بلدان بانتهاج سياسة وطنية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو بتعزيز هذه السياسة^(٧). واعتمدت ثلاثة بلدان سياساتها في هذا الشأن وشرعت في تنفيذها^(٨). وازداد عدد البلدان التي وضعت سياسات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ١٣ في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٥ في عام ٢٠٠٧. وركزت البرامج والأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية على بناء القدرات، ومكافحة جرائم الإنترنت، وعلى تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٥- ففي مجال بناء القدرات، انصب الاهتمام في عام ٢٠٠٧ على الهيئة التشريعية في الحكومات. فقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع المنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا الخاص بالجنوب الأفريقي، بتيسير عقد منتدى لأعضاء البرلمانات حول "بناء مجتمع معلومات جامع في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي"، حضره أكثر من ٤٠ برلمانياً يمثلون ١٢ دولة من الدول الأعضاء في الجماعة. وكان الهدف الرئيسي للمنتدى التشجيع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى البرلماني كأداة للإدارة الديمقراطية.

١٦- وفي مجال أمن الفضاء المعلوماتي، اعتمد خبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعون للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "مبادئ توجيهية لمكافحة جرائم الإنترنت" في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ في لومي، توغو. وهذه المبادئ التوجيهية، التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استجابة لطلب الجماعة الاقتصادية

(٧) الكاميرون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشاد، وليبيريا، وملاوي، والنيجر، ونيجيريا، ورواندا، وسيراليون، وتوغو.

(٨) بوروندي، وغامبيا، وسوازيلند.

لدول غرب أفريقيا والاتحاد النقدي لدول غرب أفريقيا، تهدف إلى تحديث أدوات تعزيز التجارة الإلكترونية، وصون البيانات الشخصية، والحد من جرائم الإنترنت من خلال سن التشريعات على الصعيدين دون الإقليمي والوطني. ومن المتوقع أن يعتمد رؤساء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هذه المبادئ التوجيهية بوصفها توجيهات لعام ٢٠٠٨. وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً بمساعدة بوركينا فاسو وغانا وكينيا وموزامبيق في وضع أطر وطنية لأمن الفضاء المعلوماتي.

١٧- وبغية إذكاء الوعي بشأن مجتمع المعلومات والتشجيع على تقاسم الأمثلة المتعلقة بالممارسات الجيدة، استهلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عدة برامج في عام ٢٠٠٧. فعلى سبيل المثال، نوهت جائزة/استخدام التكنولوجيا في الحكومة في أفريقيا، وهي مبادرة مشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وحكومة كندا، بالإنجازات التي أدت إلى إحداث تغييرات على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الجهوي. وشملت أربع فئات: تقديم الخدمات العامة إلى المواطنين أو المجتمعات؛ وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تقديم الخدمات الإلكترونية الاقتصادية والمالية. أما جوائز وسائط الإعلام الخاصة بمبادرة مجتمع المعلومات في أفريقيا، فقد كانت مبادرة تدعمها الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ومركز بحوث التنمية الدولية، والمعهد الدولي للاتصال والتنمية. وقُدمت هذه الجوائز إلى الصحفيين الأفريقيين لتشجيعهم على القيام بتغطية أكثر استنارة لمجتمع المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشأن قضايا التنمية في أفريقيا. وضم المنتدى أفضل الممارسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي عُقد في بوركينا فاسو في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أكثر من ٣٥٠ مندوباً من ٦٠ بلداً من غرب ووسط أفريقيا، يمثلون الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والصحافة والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الحكومية. وأتاح المنتدى فرصة فريدة لإقامة شراكات فيما بين جميع أصحاب المصلحة.

١٨- وفي مجال الحكومة الإلكترونية، نظّمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع وزارة العلم والتكنولوجيا في موزامبيق والمركز الكندي لموارد السياسة الإلكترونية ومبادرة المجتمع المفتوح لأفريقيا الجنوبية، حلقة عمل بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والمسائل الجنسانية والحكومة الإلكترونية في مابوتو، موزامبيق، من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧. وأسفرت حلقة العمل عن وضع إطار لخطة عمل أفريقية بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والمسائل الجنسانية والحكومة الإلكترونية. وفي مجال الأعمال الإلكترونية، اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدراسة عن ستة بلدان^(٩) تناولت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والتجارة والنمو الاقتصادي، وهدفت إلى بناء القدرات في مجال إنشاء أطر سياسة لاستخدام واعتماد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التجارة. وفي مجال الصحة الإلكترونية، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والحكومة الكندية، بطلب إجراء دراسة مشتركة لفحص وتقييم الاحتياجات الإقليمية للشبكة الأفريقية للمعلومات الصحية، وهي شبكة لمعلومات الصحة العامة مُنشأة على مستوى المقاطعة ونظام صحي جغرافي فضائي للصحة الأفريقية. ونُشر في عام ٢٠٠٧ التقرير الأول عن تقييم الاحتياجات الذي أجري في كينيا وموزامبيق ورواندا وسوازيلند وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وفي مجال التعلم الإلكتروني، أطلقت اللجنة

(٩) إثيوبيا، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وغانا، وكينيا، ومصر.

الاقتصادية لأفريقيا المبادرة الأفريقية للتعلّم الإلكتروني، التي أتاحت تقديم دروس على شبكة الإنترنت حول وضع السياسات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي مجال العلم/الإلكتروني، تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنظيم مؤتمر "العلم مع أفريقيا" بالتعاون مع مؤسسة الاتحاد الأفريقي.

٢- آسيا والمحيط الهادئ

١٩- واصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مساعدة الدول الأعضاء فيها على تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وشجعت على تبادل أفضل الممارسات على الصعيد الإقليمي، وبخاصة فيما يتعلق بإيجاد سياسة تمكينية وبيئة تنظيمية لمجتمع المعلومات. وبغية تنسيق أنشطة جميع مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية على الصعيد الإقليمي تنسيقاً فعالاً، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بصورة مشتركة مع الاتحاد الدولي للاتصالات وجماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات السلوكية واللاسلكية، الاجتماع السنوي للفريق العامل الإقليمي المشترك بين الوكالات والمعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتركزت الأنشطة البرنامجية في عام ٢٠٠٧ على بناء القدرات في مجال إدارة الإنترنت، وإنشاء الأطر القانونية والتنظيمية، وإيجاد أدوات فضائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل كشف الكوارث الطبيعية وتفشي الأمراض والوقاية منها.

٢٠- واستجابة لطلبات قدمها قادة منطقة المحيط الهادئ في الدورة الخاصة للقادة التي عُقدت خلال الدورة الثانية والستين في عام ٢٠٠٦، أجرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، دراسة عن الدور الذي يمكن أن يؤديه نظام ساتلي مخصص يهدف إلى ربط الجزر غير المأهولة جداً بالسكان في منطقة المحيط الهادئ. وحظيت الدراسة بدعم من مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لشؤون أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون بين بلدان الجنوب. وستُعرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة على قادة منطقة المحيط الهادئ في عام ٢٠٠٨. ويسرّت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وضع استراتيجيات إقليمية لتوفير فرص لوصول المجتمعات المحرومة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء مراكز إلكترونية مجتمعية لتوفير مزيد من إمكانيات الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الإلكترونية للمناطق الريفية في بنغلاديش وبوتان والهند ونيبال. ونُظمت سلسلة من حلقات العمل الوطنية والإقليمية في نيبال وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا وكمبوديا، رمت إلى مساعدة واضعي السياسات في صياغة وتنفيذ سياسات عامة وغيرها من السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذات الصلة بإدارة الإنترنت من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٢١- واضطلعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، من خلال الشراكات القائمة على تعدد أصحاب المصلحة والمقامة مع الحكومات والقطاع الخاص وسائر منظمات الأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي ومعهد مصرف التنمية الأفريقي، بمجموعة واسعة من الأنشطة المتصلة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ففي مجال التجارة الإلكترونية، نظّمت اللجنة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، المنتدى الدولي السادس بشأن تسوية المنازعات على شبكة الإنترنت في هونغ كونغ والصين. وفي مجال الأعمال الإلكترونية، شجّعت اللجنة على تقاسم الممارسات الجيدة من خلال عقد حلقة عمل إقليمية ووفّرت الدعم لمشاريع نموذجية

في أربعة بلدان^(١٠) من أجل تنمية خدمات الأعمال الإلكترونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما شجعت المرأة على التحلي بروح المبادرة والقيام بأعمال تجارية في تعاونيات ريفية من خلال تنظيم حلقات العمل وتوفير التدريب ووضع الأدلة على الصعيد الإقليمي. وفي مجال *التعلم الإلكتروني*، أدارت اللجنة حلقات عمل إقليمية بغية تقاسم الأمثلة المتعلقة بأفضل الممارسات.

٢٢- وتم، في إطار السعي إلى تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، الترويج على نطاق واسع للمعلومات وأدوات الاتصال المعتمدة على الأقمار الاصطناعية. وقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في إطار التحضير للمؤتمر الوزاري الثالث المعني بالتطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بوضع استراتيجية وخطة عمل لتنفيذ البرنامج الإقليمي للتطبيقات الفضائية من أجل التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ، تشتملان على نتائج ذات صلة بمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في مجالات ذات أولوية هي إدارة الكوارث، والبيئة، وإدارة الموارد الطبيعية، وتطوير التعليم والصحة. والهدف الرئيسي للبرنامج الإقليمي هو تعزيز التعاون الإقليمي لتمكين البلدان الأقل مقدرة من الوصول على نحو أفضل إلى أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفضائية واستخدامها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية المتفق عليها دولياً.

٢٣- ونظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في عام ٢٠٠٧، اجتماع خبراء إقليمياً حول استخدام تكنولوجيا الفضاء لرصد إنفلونزا الطيور والإنذار المبكر بشأنها في آسيا. واتفق الاجتماع على إنشاء فريق عامل لمواصلة تطوير نماذج عملانية لرصد إنفلونزا الطيور وللإنذار المبكر بشأنها عن طريق استخدام الاستشعار عن بعد وتكنولوجيات نظام المعلومات الجغرافية، وإنشاء آلية شبكية من السلطات الوطنية المعنية بمراقبة إنفلونزا الطيور ومؤسسات الدعم التقني، فضلاً عن وضع أساس لنظام معلومات بشأن أنفلونزا الطيور على المستويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية.

٢٤- وبناء على الطلب الوارد في قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ١٠/٦٣، أجرت اللجنة دراسة لاستعراض طرائق تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد الإقليمي في مجال إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث الطبيعية والإنذار المبكر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فضلاً عن تقييم الحاجة إلى إنشاء مركز إقليمي لإدارة الكوارث بالاستعانة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والفضاء، والإمكانية العملية لإنشاء هذا المركز.

٣- غرب آسيا

٢٥- وُسِّعت خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات خلال عام ٢٠٠٧ لتضم ثلاثة مشاريع إضافية اقترحتها جامعة الدول العربية. وركزت الأنشطة البرنامجية التي ذكرتها الإسكوا على الجهود الهادفة إلى ردم الفجوة الرقمية؛ وهيئة البيئة القانونية والتنظيمية؛ والاحتوى الرقمي باللغة العربية.

(١٠) الصين، وكمبوديا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفيت نام.

٢٦- وأنشئت، خلال عام ٢٠٠٧، بوابة مجتمع المعلومات^(١١) كأداة إقليمية لمتابعة تنفيذ خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات. والبوابة متاحة باللغتين الإنكليزية والعربية، وتتضمن قاعدة بيانات تحتوي على معلومات قطرية، مصنفة بحسب المواضيع. وقد صُممت أيضاً لاستضافة أفرقة عمل في الوقت الحقيقي على شبكة الإنترنت، وتسهيل إنشاء الشبكات المعنية بأفضل الممارسات، والتشجيع على إقامة الشراكات. وأصدرت الإسكوا طبعة عام ٢٠٠٧ من الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غرب آسيا^(١٢)، التي تبين الملامح الوطنية لجميع مسارات العمل المتصلة بمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، فضلاً عن التقدم المحرز على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبغية المساعدة على رسم السياسات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصدرت الإسكوا منشوراً بعنوان دليل توجيهي لصياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويسرّت إنشاء شبكتين لوضعي السياسات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تهدفان إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، ولا سيما التعاون بين بلدان الجنوب.

٢٧- ولتعزيز التنسيق على الصعيد الإقليمي، أصدرت الإسكوا دراسة عن نماذج لتشريعات الفضاء المعلوماتي، تستعرض حالة القوانين المحلية والدولية التي تحكم تشريعات الفضاء المعلوماتي داخل منطقة الإسكوا. وعُقد اجتماع استشاري في عمان في ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ لاستعراض الدراسة وإصدار نماذج أساسية إقليمية لتشريعات الفضاء المعلوماتي، كخطوة صوب إصدار توجيهات إقليمية.

٢٨- ولتلبية أهداف مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المتمثلة في وصل القرى بحلول عام ٢٠١٠، استهلّت الإسكوا المشروع المجتمعي الذكي، وهو آلية ابتكارية لتنمية الموارد المحلية وإيجاد فرص العمل في المجتمعات الريفية. وأقيمت بنجاح في العراق والجمهورية العربية السورية واليمن مرافق نموذجية، تجمع بين مركز محلي متعدد الأغراض للتكنولوجيا ووحدة لتجهيز المنتجات الزراعية - الغذائية، مع مرافق للربط الشبكي تستضيفها الإسكوا وموصولة بمراكز محلية متعددة الأغراض للتكنولوجيا في لبنان. وهذه المرافق موصولة ببعضها البعض، كما أنها موصولة بمؤسسات أخرى مثل الجامعات والمنظمات غير الحكومية. ووفّرت للمجتمعات الريفية برامج لدعم المؤسسات ودورات تدريبية متخصصة، وذلك استناداً إلى نموذج المشروع المجتمعي الذكي. وتستهدف هذه البرامج استخدام التكنولوجيات الجديدة لإيجاد فرص العمل، وضمان الربحية للمؤسسات الصغيرة والبالغة الصغر، وتحسين الإنتاجية، والتخفيف من الفقر.

٢٩- وبذلت الإسكوا جهوداً كبيرة لتعزيز المحتوى الرقمي باللغة العربية. وأجري تقييم لحالة هذا المحتوى في المنطقة بغية بحث الفرص والأولويات والاستراتيجيات. وقدمت الإسكوا الدعم المالي لاحتضان مشاريع مختارة من جانب أصحاب مشاريع من الشباب. وواصلت الإسكوا، خلال عام ٢٠٠٧، المشاركة في استحداث نظام أسماء نطاقات باللغة العربية. وضمت قواها إلى قوى الفريق العامل العربي المعني بأسماء النطاقات العربية لتقييم مشاريع نموذجية في المنطقة بغية استحداث نظام أسماء نطاقات باللغة العربية، وعرضت ما توصلت إليه من نتائج في عدد

(١١) <http://isper.escwa.org.lb/>

(١٢) <http://www.escwa.un.org/wsis/profiles.html>، E/ESCWA/ICTD/2007/15

من المناسبات الدولية التي نظمها الاتحاد الدولي للاتصالات، واليونسكو، وجامعة الدول العربية، ومنتدى إدارة الإنترنت، كجزء من جهود الإسكوا لضمان تبادلية تشغيل نظام أسماء النطاقات العربية على الصعيد العالمي. وأطلقت الإسكوا في أيار/مايو ٢٠٠٧ مشروعاً لترويج نظام أسماء النطاقات العربية وقدمت مدخلات هامة لمداولات الفريق العامل. كما دعمت الإسكوا اتحاداً إقليمياً لمشغلي عناوين الإنترنت الوطنية في المنطقة العربية.

٤- أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

٣٠- لقي تنفيذ خطة العمل الإقليمية للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ (eLAC2007) نجاحاً باهراً. وقد وضع العديد من البلدان في المنطقة استراتيجيات أو جداول عمل خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مستخدمة خطة العمل الإقليمية كنموذج. واعتمدت في المؤتمر الوزاري الثاني المعني بمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي^(١٣)، الذي عقد في سان سلفادور في الفترة من ٦ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، خطة عمل لاحقة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ (eLAC2010).

٣١- واستعرض المندوبون، خلال المؤتمر الوزاري، التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل eLAC2007 واعتمدوا خطة العمل eLAC2010، التي تشتمل على ٨٣ هدفاً. وأبقى في خطة العمل الجديدة على زهاء ٢٠ في المائة من أهداف خطة العمل السابقة، بينما استعيض عن ٣٠ في المائة من الأهداف بأهداف جديدة تماماً، وعدلت نسبة ٥٠ في المائة من الأهداف. فعلى سبيل المثال، بينما توخت خطة العمل eLAC2007 وصل ثلث المدارس والمكتبات العامة بشبكة الإنترنت أو مضاعفة عدد الموصول منها وقتذاك، فإن خطة العمل eLAC2010 توخت وصل ٧٠ في المائة من المؤسسات التربوية العامة أو زيادة عدد الموصول منها إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه في عام ٢٠٠٧. كما قام المؤتمر، الذي جمع أكثر من ٢٥٠ من صناع القرار، بإنشاء آلية جديدة للمتابعة. وانتُخب مجلس إدارة جديد ترأسه السلفادور وتمثله على الصعيد دون الإقليمي الأرجنتيني وترينيداد وتوباغو وبيرو. وتشتمل هذه الآلية الجديدة مستوى ثانياً من التنسيق المواضيعي لكل باب من الأبواب الواردة في خطة العمل eLAC2010، تتولاها كوبا (التعليم)، وكوستاريكا (البنية التحتية) والنفاد، والمكسيك (الصحة)، وبيرو (الإدارة العامة)، وأوروغواي (قطاعات الإنتاج)، وبوليفيا (أدوات السياسات العامة والاستراتيجيات).

٣٢- وفي إطار العملية المفضية إلى المؤتمر، شرعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، منذ عام ٢٠٠٦، في سلسلة من المشاورات مع خبراء من الحكومات والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وأسفرت هذه المشاورات عن عملية دلفي لتحديد أولويات السياسة الخاصة بالتكنولوجيا الرقمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي^(١٤)، التي تشكل أساس التوصيات العملية الخاصة بالسياسة العامة والتي تتكون منها الآن خطة العمل الإقليمية لعام ٢٠١٠. وقدم خبراء من جميع أرجاء المنطقة ٤٥٤ ١ مساهمة، كما شاركت ١٤ منظمة دولية بنشاط في تقديم مساهمات، سواء بواسطة الإنترنت أو بواسطة أخرى. ويبين أحد التصنيفات أن ٣٩

(١٣) <http://www.elac2007.org.sv/>

(١٤) <http://www.cepal.org/id.asp?ID=29955>

في المائة من المشاركين كانوا يمثلون القطاع الخاص، و ٢٥ في المائة القطاع العام، و ٢٤ في المائة الأوساط الأكاديمية، و ١٢ في المائة المجتمع المدني.

٣٣- وبغية رصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الإقليمية eLAC2007، أنشئت عشرة أفرقة عمل بقيادة عدد من أصحاب المصلحة. واستعانت أفرقة العمل وآلية المتابعة الإقليمية، إلى حد كبير، بمنصة GroupSpace وهي منصة تفاعلية إلكترونية.

٣٤- وقد بذل مرصد مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جهوداً كبيرة، منها إصداره في آب/أغسطس ٢٠٠٧ تقريراً بعنوان رصد خطة العمل الإقليمية لمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠٠٧. وخلص التقرير إلى أنه تم إحراز تقدم كبير بشأن ١٥ هدفاً من الأهداف الـ ٢٧ القابلة للقياس الكمي والواردة في خطة العمل المذكورة، وإحراز تقدم متوسط إلى غير كاف بشأن الأهداف الـ ١٢ الباقية. والمجالات التي أحرز فيها تقدم كبير هي نفاذ التكنولوجيا التقنية إلى المراكز المجتمعية والحكومات المحلية؛ وبناء القدرات وخلق المعارف في شبكات البحث والتعليم؛ والشفافية والكفاءة الحكومية في مجال الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني؛ ووضع مؤشرات ومقاييس كأدوات للسياسة العامة، ورصد تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وتنفيذ خطة العمل الإقليمية لمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠٠٧. أما المجالات التي لم يحرز فيها تقدم فهي نفاذ التكنولوجيا الرقمية وإدماجها في المراكز الصحية على الانترنت؛ وبناء القدرات وخلق المعارف في مجال العلم والتكنولوجيا؛ والشفافية والكفاءة الحكومية في مجال الصحة الإلكترونية والكوارث؛ والتمويل، وسياسات النفاذ العالمية، والأطر التشريعية بوصفها أدوات للسياسات العامة.

٣٥- ولتيسير عملية التنفيذ، أسندت خطة العمل الإقليمية لمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٠ أهدافاً محددة لأصحاب المصلحة ذوي الصلة الذين كانوا بالفعل أطرافاً فاعلة نشطة في المنطقة. فتم تحديد أكثر من ٨٨ كياناً أسندت إليها مسؤولية تنفيذ هدف أو أكثر من أهداف خطة العمل. ودعا المندوبون في المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى مواصلة تقديم الدعم التقني في مجال رصد التنفيذ.

٣٦- ونظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٧، سلسلة من أربع حلقات دراسية في سانتياغو جمعت بين أكثر من ٥٠٠ من أصحاب المصلحة الذين يمثلون الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وتناولت الحلقات الدراسية قابلية التشغيل المتبادل لنظم الحكومة الإلكترونية، وملتقى مراكز الاتصالات الرقمية والاندماج الاجتماعي لأمريكا اللاتينية لعام ٢٠٠٧، كما تناولت مشاورات ضمت عدداً من أصحاب المصلحة، والأهداف الإنمائية للألفية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥ - أوروبا ومنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٣٧- أحرزت جميع البلدان في المنطقة تقدماً على طريق إنشاء اقتصاد يقوم على المعرفة. غير أن تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ظلت غير متماثلة في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى والبلدان المتقدمة في أوروبا الغربية.

٣٨- وفي الاتحاد الأوروبي، آتت سياسات التحرير والمواءمة وتدابير السياسة التي استهدفت أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فوائد ملحوظة، منها الحدّ من الحواجز القائمة أمام الدخول إلى الأسواق، ومواءمة الأطر التنظيمية الوطنية، ودعم وتشجيع البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ مشاريع عمومية كان لها وقع قوي على سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ككل. كما أن التغييرات التنظيمية والسياسات الهادفة إلى تعزيز الربط بين الشبكات وتطبيق تكنولوجيات تتيح إمكانية التشغيل المتبادل بين أجهزة ومعدات مختلفة قد شجعت على تقارب الأسواق وعلى ظهور جيل جديد من شبكات وتكنولوجيات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد وفّرت السياسات والبرامج الهادفة إلى سدّ الفجوة الرقمية، مثل التعليم الإلكتروني، وإمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصحة الإلكترونية، والإدارة الإلكترونية، والقضاء الإلكتروني، والبيئة الإلكترونية، حوافز لمنتجي المعدات الإلكترونية ومشغلي الشبكات ومقدمي الخدمات كي يقوموا باستثمارات في مجال ترقية وتطوير منتجات وخدمات جديدة.

٣٩- أما في البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، فتشمل المجالات ذات الأولوية (أ) إيجاد تشريع بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو تحسين هذا التشريع؛ (ب) إقامة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسيعها؛ (ج) تنمية الموارد البشرية (التعليم الإلكتروني، ومحو الأمية الإلكترونية)؛ (د) تحسين أمن المعلومات؛ (هـ) النهوض بالحكومة الإلكترونية. وتسهم اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عملية تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات إسهاماً كبيراً عن طريق تعزيز التعاون الإقليمي. كما أن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل جزءاً أساسياً من أنشطة اللجنة على صعيد البرامج الفرعية، ولا سيما البرامج المتعلقة بالبيئة والتجارة والنقل والإحصاءات والتعاون والتكامل في المجال الاقتصادي، وهيئة مجتمع معلومات يراعي احتياجات الجنسين.

٤٠- وفي عام ٢٠٠٧، أنشأ الفريق العامل للجنة الاقتصادية لأوروبا المعني بالرصد والتقييم البيئي فرقة عمل من أجل: (أ) استعراض جمع معلومات وصفية عن المصادر المتاحة للمعلومات والأنشطة البيئية في البلدان الواقعة في منطقة أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى؛ (ب) استحداث عدد وأدوات عملية تستعين بتكنولوجيات المعلومات الحديثة لتحسين استخدام وتبادل المعلومات في هذه البلدان؛ و(ج) تحقيق الانسجام بين نهجها والنهج المطبقة داخل شبكات الوكالة الأوروبية للبيئة.

٤١- وتمثلت إحدى الخطوات الرئيسية صوب التجارة غير الورقية في نشر الفاتورة الإلكترونية الخاصة بالصناعة ومواصفات متطلبات الأعمال الخاصة بمشروع ووثائق الأمم المتحدة للتجارة الإلكترونية. وأحرز تقدم كبير في جعل اجتياز المعابر الحدودية أسهل وأسرع وأكثر أماناً من خلال حوسبة دفاتر النقل الدولي البري، التي يصدر ما يزيد على ثلاثة ملايين منها كل سنة. وتقدم اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضاً الدعم إلى المكاتب الإحصائية

الوطنية للدول الأعضاء في مجال تطبيق معايير معقدة ذات صلة ببيانات شرحية مع استخدام إطار بيانات شرحية مشترك^(١٥).

٤٢ - ونظمت بصورة مشتركة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في إطار الفريق العامل المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتابع لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، عدة حلقات دراسية إقليمية لبناء القدرات في مجال وضع السياسات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وواصلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تشجيع دمج منظور جنساني في استراتيجية وخطط العمل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من خلال تنظيم حلقات العمل التدريبية ودعم بناء القدرات لدى المكاتب الإحصائية الوطنية من أجل وضع بيانات مبنية حسب الجنس فيما يتصل بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

باء - التنفيذ والمتابعة على الصعيد الدولي

١ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٣ - اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ مقرر^(١٦) يبينان طرائق اشتراك هيئات المجتمع المدني والكيانات التجارية في عمل لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. ووفقاً للمقررين، يجوز للمنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني التي لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس ولكن تم اعتمادها لدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات أن تشارك بصورة استثنائية في الدورتين المقبلتين للجنة، على أساس أن تقدم المنظمات والهيئات المذكورة طلباً للحصول على مركز استشاري لدى المجلس. وبصورة مماثلة، يجوز لكيانات قطاع الأعمال التي تم اعتمادها لدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات أن تشارك في اللجنة بصورة استثنائية، دون المساس بالقواعد الإجرائية السارية في الأمم المتحدة. وسيستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠١ قائمة كيانات قطاع الأعمال وطرائق مشاركتها.

٤٤ - وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٨/٢٠٠٧ إقامة قنوات مفتوحة بين جميع أصحاب المصلحة واللجان الإقليمية للأمم المتحدة وميسري خطوط العمل، وذلك لإدراج الجهود المبذولة على صعيد التنفيذ، بالشكل المناسب، في المدخلات المقدمة إلى التقرير السنوي للأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على صعيد المنظومة.

٢ - الجمعية العامة

٤٥ - اعتمدت الجمعية العامة، في دورتها الثانية والستين، القرار ١٨٢/٦٢ المعنون "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية" وفيه أكدت من جديد التوجه الإنمائي القوي لنتائج مؤتمر القمة العالمي

(١٥) <http://www.uncece.org/stats/cmf/>

(١٦) 2007/15، و2007/16.

لمجتمع المعلومات وحثت على تنفيذ هذه النتائج بصورة كاملة. وطلبت في نفس القرار إلى الأمين العام أن يقدم التقرير الحالي إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣- فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات

٤٦- عقد فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، الذي ترأسه حالياً اليونسكو، اجتماعه الثاني في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وحضر الاجتماع ممثلون عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأونكتاد، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - الموئل، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومنظمة السياحة العالمية، والاتحاد البريدي العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وسلم المشاركون بأهمية ضمان الاتساق في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وبأهمية دور فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات في هذا الشأن. وتحدث المشاركون عن مجموعة الأحداث المتصلة بمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات التي جرت في جنيف في أيار/مايو ٢٠٠٧ واستعرضوا التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات. وقرر الاجتماع أن يركز عمله في الأشهر الاثني عشر المقبلة على النفاذ إلى الإنترنت وعلى بناء القدرات والأمن المعلوماتي، بغية إبراز المنجزات وتقديم توصيات تتضمن الخطوط العريضة لنهج مشترك للأمم المتحدة. وقرر المشاركون عقد الاجتماع السنوي القادم لفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات خلال مجموعة الأحداث المرتبطة بمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات التي ستجري في عام ٢٠٠٨ في جنيف. وقرر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الانسحاب من التناوب المتفق عليه على رئاسة فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات بين الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك اعتباراً من أيار/مايو ٢٠٠٨.

٤- الشراكات بين المجتمع المدني ودوائر الأعمال والشراكات القائمة على تعدد أصحاب المصلحة

٤٧- عقدت رابطة الاتصالات التقدمية "حلقة عمل للمجتمع المدني بشأن حرية الوصول إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا" في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في كيغالي، لتتزامن مع مؤتمر القمة المعني بوصول أفريقيا بالإنترنت. وأبرز المشاركون الدور الهام للاستثمارات الخاصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص في تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا، ودعوا إلى أشكال جديدة من إدارة الشركات تضمن مصالح جميع أصحاب المصلحة، وفي مقدمتها، جميع مصالح المستهلكين والمواطنين الأفريقيين. وشجعوا الحكومات على دعم مواءمة السياسات العامة واللوائح باعتماد صكوك وهياكل إقليمية لتدبر وتعزيز إمكانية الوصول العابر للحدود. وشدد المشاركون على وجوب تنفيذ التدخلات والمبادرات الحكومية بالاشتراك مع جميع مجموعات أصحاب المصلحة ذات الصلة في المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص. ودعوا إلى زيادة اشتراك المجتمعات المتلقية في المبادرات المتعلقة بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلى ممارسة الشفافية في انتقاء المشاريع العالمية المتعلقة بالنفاذ وفي تخصيص الأموال، وإلى رصد وتقييم مثل هذه

المشاريع باستمرار. ودعوا في الختام إلى الإعلان عن مبادرة ملموسة بشأن جمع معلومات عن الصناعة ومعلومات هم المستهلكين، يمكن أن تركز عليها التوصيات التي تقدم في المستقبل^(١٧).

٤٨- وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، أطلقت رابطة الاتصالات التقدمية ومعهد العالم الثالث التقرير العالمي لرصد مجتمع المعلومات لعام ٢٠٠٧، وهو التقرير الأول في سلسلة من التقارير السنوية التي تبحث السياسة العامة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيدين المحلي والعالمي، وبوجه خاص الكيفية التي تؤثر بها هذه السياسة على حياة الناس الذين يعيشون في البلدان النامية^(١٨).

٤٩- وقد جمع مؤتمر المعرفة العالمي الثالث، الذي نظّمته الشراكة العالمية للمعرفة في الفترة من ١١ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ في كوالالمبور، بماليزيا، أكثر من ١٧٠٠ من أصحاب الرؤى والمبدعين والممارسين وواضعي السياسات العالميين لمناقشة تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبعدها الإنساني. ونجح المؤتمر في دفع المشاركين إلى إجراء مناقشات مكثفة بشأن الشعوب والأسواق والتكنولوجيات الناشئة^(١٩).

٥٠- وفي عام ٢٠٠٧، أطلق التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية عدة مبادرات رائدة للشراكة والدعوة تهدف إلى تسريع الوصل بشبكة الإنترنت وإمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا؛ وتعزيز وتكثيف حركة مراكز الاتصالات الرقمية؛ وترويج التكنولوجيات التي تعين الأشخاص المصابين بعاهات؛ والدعوة إلى إتاحة إمكانية نفاذ المدارس مجاناً إلى شبكة الإنترنت. وأنشأ التحالف عدة جماعات خبيرة تجمع بين أطراف فاعلة متحمسة وقادرة لمعالجة مشاكل محددة ومعرفة بصورة جيدة ولتحديد ونشر الممارسات الجيدة في المجالات التي يركز عليها التحالف العالمي، أي التعليم، وروح المبادرة وحسن الإدارة في مجال الصحة، فضلاً عن مواضيع مشتركة مثل المسائل الجنسانية، والشباب، والسلطات المحلية والإقليمية، والمحتوى المحلي، والتنمية الريفية. وعلاوة على ذلك، ينوي التحالف العالمي إنشاء مجموعات تنمية في المجال الحاسوبي، تقوم على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عامة.

٥١- وبالإضافة إلى ذلك، أطلق التحالف العالمي شبكات إقليمية لآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وأفريقيا والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، فضلاً عن شبكات لأصحاب المصلحة تتألف من ممثلين عن المجتمع المدني والشباب والأشخاص ذوي الإعاقات. وكان التحالف العالمي يعتزم إطلاق شبكة إقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في شباط/فبراير ٢٠٠٨ في سان سلفادور، بالسلفادور.

٥٢- ونظم التحالف العالمي في جنيف، من ٢٤ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ منتدى عالمياً للشباب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حول موضوع "الشباب بوصفهم عوامل للتغيير". وحضر المنتدى أكثر من ٥٠٠ مشارك وانخرط خلاله الشباب في مناقشات مع نظرائهم من الممثلين وواضعي السياسات ورواد

(١٧) البيان الكامل متاح على الموقع: <http://www.apc.org/english/news/index.shtml?x=5262405>.

(١٨) التقرير الكامل متاح على الموقع: <http://www.globaliswatch.org/download>.

(١٩) يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات في الموقع: <http://www.gkpeventsonthefuture.org/gk3/>.

التكنولوجيا لاستكشاف سبل مد الشباب بأسباب القوة وحملهم على المشاركة على نحو أكمل في المجتمع من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة مناسبة ومسؤولة. ووفر المنتدى أيضاً منصة لعرض مبادرات يقودها الشباب وأوجد فضاءاً لتدعيم التعاون بين البالغين والشباب من أجل تشجيع نقل المهارات والموارد بين الأجيال. وساهم في تنظيم المنتدى زهاء ٣٠ شريكاً، من بينهم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والاتحاد الدولي للاتصالات، واليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - الموئل، و"إنتل"، و"مايكروسوفت"، ومنظمات المجتمع المدني.

٥٣- وكانت غرفة التجارة الدولية، الكائن مقرها في باريس، محاوراً مميزاً في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وتبقى محاوراً مميزاً في عملية التنفيذ والمتابعة. وقد أطلقت غرفة التجارة الدولية "مبادرة الأعمال التجارية لدعم مجتمع المعلومات"، التي تعد بمثابة أداة اتصال ودعوة للأولويات العالمية للأعمال التجارية بشأن إدارة الإنترنت وتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لخدمة قضايا التنمية.

٥- كيانات الأمم المتحدة

٥٤- أفادت بعض كيانات منظومة الأمم المتحدة بأنها قامت بمجموعة واسعة من الأنشطة البرنامجية المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات ومتابعتها. وقد عملت هذه الكيانات، لدى تنفيذ هذه الأنشطة، بصورة وثيقة مع الحكومات الوطنية واللجان الإقليمية وسائر أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وأفادت عدة كيانات بإنشاء آليات مؤسسية لتيسير التنفيذ الفعال. فعلى سبيل المثال، قرر الأمين العام للأونكتاد، في سبيل تعزيز أمانة لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وخاصة في عملها الموضوعي في خدمة اللجنة في إطار ولايتها الجديدة المتمثلة في متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، توحيد برنامج العمل المتعلق بالعلم والتكنولوجيا والعمل المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجاري داخل الأونكتاد تحت سلطة واحدة لتشكيل فرع جديد بعنوان "العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات". وعهد الأمين العام للأمم المتحدة إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بمهمة الإشراف على أمانتي منتدى إدارة الإنترنت والتحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية وإدارتهما.

٥٥- وما زال تنفيذ مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات يمثل واحدة من أولويات الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، وفقاً للخطة الاستراتيجية (٢٠٠٨-٢٠١١) التي اعتمدت خلال اجتماع مجلس المنظمة في عام ٢٠٠٧. كما عزز اجتماع المجلس لعام ٢٠٠٧ ولاية الاتحاد فيما يتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات^(٢٠) ولضمان التنسيق الفعال لاستراتيجيات وأنشطة الاتحاد فيما يتعلق بمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، أنشئت فرقة عمل معنية بمؤتمر القمة العالمي، برئاسة نائب الأمين العام. وتعتمد استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (34C/4) وبرامجها وميزانياتها لفترة السنتين القادمة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ (34/C5)، كما أقرتها الدورة الرابعة والثلاثون للمؤتمر العام، اعتماداً شديداً على نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع

المعلومات، وقد أدمجت هذه النتائج في خطة عمل المنظمة. وتكفل "فرقة العمل المعنية بمجتمعات المعرفة"، التي يرأسها المدير العام، التنسيق على نحو فعال بين مختلف القطاعات داخل اليونسكو.

(أ) تنفيذ خطوط العمل والمواضيع الرئيسية

دور سلطات الإدارة العامة وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (جيم ١)

٥٦- شرعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المهتمين المشاركين في شبكة خط العمل جيم ١ لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، في عملية إقامة شراكات لإنشاء قاعدة معارف عالمية قائمة على الإنترنت بشأن الحكومة الإلكترونية. وفي هذا السياق، استهلّت الإدارة المذكورة سلسلة من المناقشات مع شركاء إقليميين لتسهيل إنشاء قواعد معارف إقليمية يمكن أن تقدم مدخلات لتكوين قاعدة معارف عالمية. وعقدت اجتماعات في فيينا (النمسا) وسان سلفادور (السلفادور) وجيجو (جمهورية كوريا) تركّزت على استحداث قواعد معارف إقليمية للمناطق التالية: أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادي، والدول العربية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، يجري، في إطار شراكة مع شبكة المدن المفتوحة، إنشاء قاعدة معارف للحكومة المحلية في المملكة المتحدة.

٥٧- ونظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي والمركز العالمي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمانات، المؤتمر العالمي للبرلمانات الإلكترونية لعام ٢٠٠٧ للنظر في الاحتمالات المرتقبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في البرلمانات، والتحديات القائمة في هذا الشأن. كما قامت الإدارة، بالتعاون مع المركز العالمي المذكور، بإطلاق الشبكة العالمية لخبراء استخدام تكنولوجيا المعلومات في البرلمانات، التي تعدّ بمثابة منصة معارف لتبادل المعلومات بشأن استخدام التكنولوجيات الجديدة لتعزيز القدرات البرلمانية المؤسسية والتنظيمية. وتجري حالياً الأعمال التحضيرية لإنشاء شبكة أفريقية للمعارف البرلمانية، وهي آلية للتنسيق بين الإدارات البرلمانية في مختلف مجالات المسؤولية المنوطة بها، بما في ذلك التشريع، والإعلام، والبحث، والتوثيق، وأنواع التكنولوجيا.

٥٨- وأطلقت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والاتحاد البرلماني الدولي والمركز العالمي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمانات التقرير العالمي للبرلمانات الإلكترونية لعام ٢٠٠٨. وقد أتاح هذا المنشور فرصة لتقاسم العبر المستخلصة والممارسات الجيدة من مختلف مناطق العالم. وهو يستند إلى معلومات جمعت من استقصاء عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمانات أُجري في عام ٢٠٠٧ ويعتمد على الخبرات التي تم تبادلها خلال المؤتمر العالمي للبرلمانات الإلكترونية لعام ٢٠٠٧. ويمثل التقرير جهداً أول لوضع خط أساس للطريقة التي تستخدم بها البرلمانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو تخطط بها لاستخدام هذه التكنولوجيا، بغية مساعدتها على الوفاء بمسؤولياتها وعلى الاتصال بناخبها.

بنية المعلومات والاتصالات (جيم ٢)

٥٩- ظل الاتحاد الدولي للاتصالات في طليعة الجهات التي توفر معايير عالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية. وكانت أهم أنشطة توحيد المقاييس تتعلق بشبكات الجيل التالي، مع إقرار معايير محددة بشأن بروتوكولات التشوير لأجل مراقبة الموارد في إدارة جودة الخدمات، والأمن، والخدمات المتعددة الوسائط على شبكات الجيل التالي، والتقارب بين الهاتف المحمول والهاتف الثابت، والمتطلبات على مستوى الخدمات، والإطار الهيكلي لتقديم خدمات جديدة قائمة على تلفزيون بروتوكول الإنترنت. وتتواصل على المستويين الدولي والإقليمي دراسة مبادئ تحديد الرسوم والمحاسبة الخاصة بشبكات الجيل التالي، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية والقضايا الاقتصادية وقضايا السياسة العامة المتصلة بذلك.

٦٠- ومن شأن التوصيات التي أقرها المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام ٢٠٠٧ أن تيسر وصول مجموعة أوسع من المستخدمين إلى موارد المدار/الطيف وما يتصل بها من تطبيقات.

٦١- واتخذ الاتحاد الدولي للاتصالات عدة مبادرات، منها مواءمة السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ثلاث مناطق^(٢١)؛ وإطلاق حيز افتراضي مخصص للمبادرات المواضيعية الخاصة ببنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات^(٢٢)؛ وعمل بحثي شامل بشأن البنية التحتية للنطاق العريض لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا؛ وأنشطة لبناء القدرات في مجال السياسات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول المحيط الهادئ الجزرية؛ ومشروع إقليمي بشأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنوع السواتل في دول المحيط الهادئ الجزرية.

٦٢- واستناداً إلى النجاح الذي حققه مؤتمر القمة المعني بوصول أفريقيا بشبكة الإنترنت، يخطط الاتحاد الدولي للاتصالات لتنظيم مؤتمر القمة الإقليمي القادم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في أواخر عام ٢٠٠٨.

"الوصول إلى المعلومات والمعارف" (جيم ٣)

٦٣- واصلت اليونسكو تنفيذ "برنامج ذاكرة العالم" لحماية التراث الوثائقي، التناظري والرقمي على السواء، وتشجيع النفاذ بشكل أوسع إلى المحتوى المحلي. ونظمت الاجتماع الثالث عشر لمكتب المجلس الحكومي الدولي لبرنامج المعلومات للجميع، الذي تتداخل أهدافه وأنشطته مع أهداف وأنشطة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وقرر المكتب تمويل مشروع عالمي موسع النطاق بشأن الإلمام بالمعلوماتية واتفق على عقد سلسلة من حلقات العمل الإقليمية بشأن الإلمام بالمعلوماتية وبشأن الأخلاقيات في مجال المعلوماتية.

٦٤- وقام الاتحاد الدولي للاتصالات، في إطار عمله المتعلق بوضع المعايير لمعدات وبرمجيات الاتصالات السلكية واللاسلكية وما يرتبط بها من خدمات، بنشر مبادئ توجيهية بشأن إمكانية الوصول إلى الاتصالات السلكية

(٢١) البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وبلدان منطقة الكاريبي، ودول المحيط الهادئ الجزرية.

(٢٢) انظر: <http://www.itu.int/jive/index.jspa?categoryID=159>.

واللاسلكية وقائمة مرجعية في هذا الشأن للجهات التي تضع المعايير كي تراعي، في مرحلة مبكرة، احتياجات الجهات التي يمكن تقييد إمكانية وصولها إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات^(٢٣). وتعاون الاتحاد الدولي للاتصالات مع الأوساط الأكاديمية والجامعات بتنظيم سلسلة من المؤتمرات الاستشرافية بشأن القضايا المتعلقة بتوحيد المقاييس^(٢٤).

بناء القدرات (جيم ٤)

٦٥- اشتملت معظم أنشطة التعاون التقني التي أُبْلِغَتْ بها الكيانات على عنصر يتعلق ببناء القدرات في مجالات اختصاصها. فأطلق الاتحاد العالمي للاتصالات في عام ٢٠٠٧ مبادرة عالمية جديدة بشأن بناء القدرات، بالاشتراك مع InfoDev والبنك الدولي. وتضمنت المبادرة أنشطة هادفة في مجال بناء القدرات، موجهة نحو تلبية حاجات الزبون، ومعدة لوضعي السياسات واللوائح التنظيمية في البلدان النامية وفي أقل البلدان نمواً.

٦٦- ونظم الاتحاد الدولي للاتصالات والأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حلقات عمل ودورات تدريب بشأن مجموعة واسعة من المواضيع، منها اللوائح والسياسات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمواصلات السلكية واللاسلكية، والاتصالات الريفية، وإدارة طيف الترددات وتوحيد مقاييسه، والسياسات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واقتصاد المعلومات، والقضايا القانونية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية. وعقدت بعض حلقات العمل ودورات التدريب في شكل الكتروني، وذلك عن طريق معهد الأونكتاد الافتراضي أو المكتبة الرقمية العمومية للاتحاد الدولي للاتصالات. وانخرط الاتحاد الدولي للاتصالات أيضاً في صياغة وتنفيذ مشاريع مختلفة بشأن بناء القدرات البشرية، مثل مشروع إعادة تأهيل وإعادة بناء معهد التدريب في مجال المعلومات والاتصالات في كابول بأفغانستان.

بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جيم ٥)

٦٧- وتُمثِّل أحد الأحداث الهامة في إطلاق الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات جدول الأعمال العالمي للفضاء المعلوماتي في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧. وجدول الأعمال العالمي للفضاء المعلوماتي هو إطار للتعاون الدولي في مجال الأمن المعلوماتي^(٢٥)، يتضمن سبعة أهداف استراتيجية رئيسية^(٢٦) ويعتمد على الركائز الخمس التالية: (١) التدابير القانونية؛ (٢) التدابير التقنية والإجرائية؛ (٣) البنى التنظيمية؛ (٤) بناء القدرات؛ (٥) التعاون الدولي. وسيرتكز جدول الأعمال العالمي للفضاء المعلوماتي على المبادرات الوطنية والإقليمية القائمة لتفادي الازدواجية وتشجيع التعاون بين جميع الشركاء ذوي الصلة. وأنشئ فيما بعد فريق خبراء رفيع المستوى يضم خبراء مرموقين من الحكومات والصناعات والمنظمات الإقليمية والدولية المختصة والمؤسسات الأكاديمية

(٢٣) انظر: <http://www.itu.int/ITU-T/studygroups/com16/accessibility/>.

(٢٤) انظر: <http://www.itu.int/ITU-T/uni/kaleidoscope/>.

(٢٥) انظر: <http://www.itu.int/cybersecurity/gca/>.

(٢٦) انظر: <http://www.itu.int/osg/csd/cybersecurity/gca/goals.html>.

ومؤسسات البحوث وخبراء آخرين من مناطق مختلفة من العالم، لتقديم المشورة إلى الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات بشأن استراتيجيات التنفيذ.

٦٨- وأنشأ الاتحاد الدولي للاتصالات فريق دراسة جديداً بشأن "ضمان أمن شبكات المعلومات والاتصالات: أفضل الممارسات لإيجاد ثقافة أمن معلوماتي". ومن بين الأنشطة التي قام بها هذا الفريق وضع تقرير عن أفضل الممارسات لاتباع نهج وطني إزاء الأمن المعلوماتي، يبين إطاراً لتنظيم نهج وطني إزاء الأمن المعلوماتي. وقد حدد برنامج العمل بشأن الفضاء المعلوماتي، الذي وضعه الاتحاد الدولي للاتصالات، الخطوط العريضة لسلسلة من الأحداث الإقليمية المعنية ببناء القدرات والتي تتناول وضع أطر للأمن المعلوماتي وحماية البنية التحتية الأساسية للمعلومات^(٢٧). كما أصدر عُدّة التقييم الذاتي للأمن المعلوماتي/حماية البنية التحتية الأساسية للمعلومات على المستوى الوطني وعُدّة التخفيف من شبكات الحواسيب الموبوءة المروّبطة^(٢٨). وبالإضافة إلى ذلك، وضع الاتحاد الدولي للاتصالات خارطة طريق لمعايير أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية المساعدة على وضع معايير أمنية تجمع معلومات عن المعايير القائمة والأعمال الجارية في المنظمات الرئيسية المعنية بوضع المعايير^(٢٩).

البيئة التمكينية (جيم ٦)

٦٩- أُصدرت في عام ٢٠٠٧ منشورات رئيسية، منها الطبعة الثامنة من الاتجاهات في إصلاح الاتصالات السلكية واللاسلكية والطريق إلى شبكات الجيل التالي. وأدرجت وحدات نمطية جديدة في العُدّة الخاصة بتنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي وضعها الاتحاد الدولي للاتصالات بالاشتراك مع InfoDev، وهي أداة قائمة على الشبكة العنكبوتية وفرت آخر المستجدات بشأن المواضيع التنظيمية وأفضل الممارسات ودراسات الحالات. وتركزت "أعمال الندوة العالمية السابعة للمنظمين"، التي عُقدت في دبي من ٥ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، على وضع مبادئ توجيهية بشأن أفضل الممارسات الواجب اتباعها لتسهيل انتقال شبكات الجيل التالي.

٧٠- وواصل الاتحاد الدولي للاتصالات إجراء الدراسات وقدم توصيات بشأن المسائل المتعلقة بالجوانب الواسعة لإدارة طيف الترددات. وقد تم النظر خلال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام ٢٠٠٧ في تحسين الإطار التنظيمي الدولي لطيف الترددات.

٧١- وواصل الأونكتاد مساعدة البلدان في مجال وضع سياسات واستراتيجيات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل خلق اقتصاد معلومات تنافسي. ويشمل ذلك تقديم الدعم في مجال تصميم الخطط الوطنية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذها ومراجعتها. ونتيجةً للأنشطة التي اضطلع بها في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفي كمبوديا، يُتوقع أن يكون كلا هذين البلدين قد قاما، بحلول عام ٢٠٠٨، بسن تشريع بشأن التجارة الإلكترونية امتثالاً للمبادرة الإلكترونية الخاصة برابطة أمم جنوب شرق آسيا. كما قدم الأونكتاد

(٢٧) انظر: <http://www.itu.int/ITU-D/cyb/events/>.

(٢٨) لمزيد من التفاصيل انظر: <http://www.itu.int/cyp>.

(٢٩) انظر: <http://www.itu.int/ITU-T/studygroups/com17/ict/index.html>.

مساعدة إلى جماعة شرق أفريقيا لإعانة الدول الأعضاء على مواءمة قوانينها المتعلقة بالتجارة الإلكترونية الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ العمل في عام ٢٠٠٧، بالتعاون مع رابطة تكامل أمريكا اللاتينية، من أجل مواءمة التشريعات المتعلقة بالفضاء المعلوماتي على المستوى الإقليمي.

التنوع الثقافي، والهوية الثقافية، والتنوع اللغوي، والمحتوى المحلي (جيم ٨)

٧٢- وقعت اليونسكو ومكتبة الكونغرس بالولايات المتحدة، في مقر اليونسكو في باريس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، اتفاقاً تضم بموجبه قوامها لإنشاء مكتبة رقمية عالمية من أجل رقمنة المواد الفريدة والنادرة في المكتبات وسائر المؤسسات الثقافية في جميع أنحاء العالم، وإتاحتها مجاناً على شبكة الإنترنت. وتشمل هذه المواد المخطوطات اليدوية، والخرائط، والكتب، والمقطوعات الموسيقية، والتسجيلات الصوتية، والأفلام، والنسخ المطبوعة، والصور. ويعمل النموذج الأولي باللغات الإسبانية والإنكليزية والبرتغالية والروسية والصينية والعربية والفرنسية. وقد صممت مكتبة الكونغرس واليونسكو بالتعاون مع خمس مؤسسات شريكة أخرى هي Bibliotheca Alexandrina، والمكتبة الوطنية في مصر، والمكتبة الوطنية في البرازيل، والمكتبة الوطنية في روسيا، ومكتبة الدولة الروسية.

"وسائط الإعلام" (جيم ٩)

٧٣- وضعت اليونسكو مؤشرات للنهوض بوسائط الإعلام كمساهمة ذات شأن في خط العمل هذا. واضطلعت بسلسلة من الأنشطة المتعلقة بالتعليم في مجال وسائط الإعلام، بما في ذلك وضع مناهج نموذجية شاملة للتعليم في مجال الصحافة، تم إقرارها في المؤتمر العالمي المعني بالتعليم في مجال الصحافة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧؛ ووضع معايير جودة للمؤسسات المعنية بتدريب وسائط الإعلام تركز على مؤسسات تدريب وسائط الإعلام الأفريقية؛ وإطلاق أول وحدة نمطية شاملة بشأن التعليم في مجال وسائط الإعلام معدة للمدرسين والطلاب والآباء في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

٧٤- وعلاوة على ذلك، ساعدت اليونسكو على إقامة مراكز وسائط إعلام مجتمعية في ٢٥ بلداً، اقترنت بتنفيذ ١٣٠ مشروعاً نموذجياً، وتدريب ما يقرب من ١ ٥٠٠ من العاملين في وسائط الإعلام المجتمعية على تطوير المحتوى المحلي. وتشمل مشاريع بناء القدرات المعنية بالتعددية في وسائط الإعلام ٨٠ بلداً. وقدمت اليونسكو الدعم إلى المؤتمر العالمي الخامس المعني بالاتصالات في مجال العلوم، الذي عُقد عام ٢٠٠٧ في ملبورن، أستراليا، والذي ناقش فيه صحفيون متخصصون في المسائل العلمية من أكثر من ٦٠ بلداً الوسائل والسبل الكفيلة بنشر الصحافة العلمية على النطاق الشعبي في البلدان النامية.

"الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات" (جيم ١٠)

٧٥- استهلّت اليونسكو، في عام ٢٠٠٧، سلسلة من المؤتمرات الإقليمية المعنية بالأخلاقيات الخاصة بمجتمع المعلومات، عُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بشأن أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وفي عام ٢٠٠٧ بشأن القارة الأفريقية والمنطقة الأوروبية. وكان القصد من تنظيم هذه الأحداث توفير منطلق للتفكير والنقاش

بشأن الجوانب الأخلاقية والقانونية والاجتماعية لمجتمع المعلومات من خلال جمع مشاركين يمثلون مجموعة واسعة من البيئات التربوية والعلمية والثقافية والاجتماعية.

تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جيم ٧)

الحكومة الإلكترونية

٧٦- استحدثت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مجموعة من المنتجات والأدوات بشأن الحكومة الإلكترونية، منها استقصاء الأمم المتحدة بشأن الحكومة الإلكترونية، الذي يربط الدول الأعضاء الـ ١٩٢ وفقاً لمدى استعدادها لاعتماد الحكومة الإلكترونية ويقيم بصورة كمية نقاط قوة ونقاط ضعف المبادرات المتعلقة بالحكومة الإلكترونية في جميع أنحاء العالم؛ ومجموعة الممارسات الابتكارية للحكومة الإلكترونية، التي تسلط الضوء على أكثر من ٣٠٠ حالة من حالات الابتكار في مجال الحكومة الإلكترونية؛ ومجموعة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الحكومة الإلكترونية: المجلد ١، التي تركز على أكثر من ١٣٠ منتجاً من منتجات البرمجيات والتطبيقات المستخدمة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية في مجالي التعليم والصحة؛ ودورتان تدريبيتان مكتملتا الجوانب على شبكة الإنترنت، عنوان الأولى إدارة المعارف الإلكترونية في الحكومة، وعنوان الثانية الحكومة الإلكترونية: ما ينبغي لرئيس الحكومة معرفته، وقد نقحت هذه الأخيرة بصورة واسعة في عام ٢٠٠٧ وجُعِلت في شكل تفاعلي؛ كما تم، بالتعاون مع جامعة نيويورك الحكومية في آلبني ومايكروسوفت إنتاج METER2، وهي أداة تفاعلية جاهزة للاستعمال على الشبكة العنكبوتية لمساعدة الحكومات في رصد هئية بيئة مواتية للحكومة الإلكترونية وتحسين هذه البيئة.

٧٧- ونفذت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضاً عدة مشاريع بشأن الحكومة الإلكترونية في منطقة البحر الكاريبي، منها مرفق الكاريبي للدعم التقني والاستشاري، والبنك الكاريبي للمعارف الخاصة بالحكومة الإلكترونية الذي تستضيفه شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية، ومشروع تعاوني بالاشتراك مع منظمة الدول الأمريكية، والمعهد المعني بالوصل بشبكة الإنترنت في الأمريكتين/المركز الدولي لبحوث التنمية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والمركز الكاريبي لإدارة التنمية الذي سيُفَضَّى إلى تطبيق أنتيغوا وبربودا للحل الذي أخذت به جامايكا والممثل في أتمتة الخدمات الجمركية. وعلى الصعيد الوطني، عملت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع الحكومات الوطنية في بليز والمغرب وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وليسوتو على إيجاد حلول بشأن الحكومة الإلكترونية.

٧٨- وخضع برنامج الأونكتاد الخاص بإصلاح وأتمتة الجمارك، أسيكودا، لتحسين على مستوى النُظُم في عام ٢٠٠٧، ووسّع ليشمل أعضاء جددًا، بما في ذلك السلطة الفلسطينية، وكومنولث بورتوريكو، وحكومات جورجيا واليمن وزيمبابوي وهايتي وكوت ديفوار والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. ودخل نظام أسيكودا طور العمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وجزر سيشيل، وترينيداد وتوباغو. وفي عام ٢٠٠٧، أنشأ نظام أسيكودا أيضاً مراكز دعم وصيانة إقليمية لتسهيل التكامل الإقليمي.

الأعمال التجارية الإلكترونية

٧٩- واصل الأونكتاد دعم جهود البلدان النامية في مجال تنمية الأعمال التجارية الإلكترونية، وبخاصة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، في القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية والقدرة على التصدير، وذلك من خلال اتباع مزيج من السياسات الخاصة بقطاعات محددة وبرامج التدريب ونشر أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مراعيًا الخصائص المحلية والوطنية. ويدرس تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠٠٧، الذي وضعه الأونكتاد، الاتجاهات في الأعمال التجارية الإلكترونية وبيئة السياسة المناسبة بغية زيادة نشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال الأعمال وزيادة تأثيرها الإيجابي على القدرة التنافسية للمؤسسات. ونظم الأونكتاد، في آذار/مارس ٢٠٠٧، مؤتمراً وزارياً على المستوى دون الإقليمي تحت عنوان "آسيا - المحيط الهادئ: التجارة الإلكترونية من أجل تحقيق النمو: الجمع بين كفاءة السوق والإدماج الاجتماعي"، حضره ممثلو ٢٢ بلداً وكذلك ممثلون عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة السياحة العالمية، ومصرف التنمية الأفريقي، وعدة وكالات إنمائية.

٨٠- وأصدر اتحاد البريد العالمي تقريراً بعنوان التسوق الإلكتروني عن طريق مكاتب البريد: فرصة رئيسية للقطاع البريدي في مجتمع المعلومات، يحدد الأساليب التي يمكن بها للقطاع البريدي والاتحاد البريدي العالمي الإسهام في نمو الأعمال التجارية الإلكترونية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أقر الاتحاد البريدي العالمي استراتيجية الاتحاد البريدي العالمي للخدمات الإلكترونية: تيسير الاتصال بين سكان العالم التي يتوقع أن تنفذ عن طريق خطة عمل سيقرها مؤتمر الاتحاد البريدي العالمي في آب/أغسطس ٢٠٠٨.

٨١- وعلاوة على ذلك، وقع الاتحاد البريدي العالمي على مذكرة تفاهم مع الاتحاد الدولي للاتصالات في تموز/يوليه ٢٠٠٧ لتعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمين. ويجري الإعداد لتنفيذ مشاريع مشتركة في أفغانستان ونيبال وبوتان والجنوب الأفريقي، بهدف تعزيز البنية التحتية المادية للشبكة البريدية ووصلها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير ما يتصل بذلك من تدريب باستخدام مكاتب البريد كمراكز اتصالات رقمية. وأعطيت الأولوية لتطوير الشبكة العالمية للاتحاد البريدي العالمي الخاصة بالمدفوعات الإلكترونية في أفريقيا. ويوجد حالياً ٢٩ بلداً أفريقياً مزوداً بتطبيقات النظام المالي الدولي للاتحاد البريدي العالمي.

٨٢- وبالإضافة إلى ذلك، يعمل الاتحاد البريدي العالمي بصورة وثيقة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمة الدولية للهجرة على تيسير حركات المهاجرين استناداً إلى التقدم الذي تحقّقه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشبكة البريدية. ويعمل الاتحاد البريدي العالمي والأونكتاد والمنظمة العالمية للجمارك واتحاد النقل الجوي الدولي معاً بصورة وثيقة لضمان أن يساعد تبادل تشغيل نُظم النقل والتخليص الجمركي على إزالة الحواجز القائمة أمام عمليات الانتقال عبر الحدود المتصلة بنمو التجارة الإلكترونية.

الصحة الإلكترونية (جيم ٧)

٨٣- يواصل المرصد العالمي للصحة الإلكترونية التابع لمنظمة الصحة العالمية رصد وتحليل التطورات والاتجاهات المتعلقة بالصحة الإلكترونية في جميع أنحاء العالم وتقديم التقارير عنها. وتدعو الخطط إلى إجراء الاستقصاء العالمي

الثاني بشأن الصحة الإلكترونية في عام ٢٠٠٨ ونشر النتائج في أوائل عام ٢٠٠٩. وسيتم الاستقصاء على الإصدار الأول وسيستكشف بقدر أكبر من التفصيل مجالات مثل السياسات العامة، والشراكات، والبنية التحتية، والتمويل، وبناء القدرات، واعتماد تطبيقات الصحة الإلكترونية. وستشهد السنتان القادمتان أيضاً توسيع بنية المرصد التشغيلية، مع إنشاء مراصد وطنية في البلدان المشاركة. وستعمل هذه المراصد في شراكة مع المرصد العالمي لرصد التطورات المتعلقة بالصحة الإلكترونية على الصعيد الوطني والإبلاغ بها، فضلاً عن إحاطة أصحاب المصلحة الرئيسيين في هذه البلدان بما تتوصل إليه من نتائج.

٨٤- وهناك عدد من البرامج التي تنفذها منظمة الصحة العالمية في شراكة مع القطاع الخاص والتي تستجيب للدعوة إلى تحسين الحصول على المعلومات الصحية العالمية. ومن بين أهم هذه البرامج مبادرة إتاحة الوصول إلى البحوث الصحية عبر شبكة الإنترنت (HINARI)^(٣٠)، التي تتيح للمؤسسات غير الربحية المحلية في البلدان النامية الوصول مجاناً أو بتكلفة منخفضة إلى أهم المجالات الطبية الحيوية ومجلات العلوم الاجتماعية المتصلة بها. وكان هناك، حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أكثر من ٧٠ ناشراً قد أتاحوا إمكانية الوصول إلى محتوى مجلاتهم عبر مبادرة HINARI.

٨٥- ولتحسين نُظم المعلومات الصحية، أنشأت منظمة الصحة العالمية "شبكة القياسات الصحية"^(٣١) و"نظم معلومات الصحة لأفريقيا"^(٣٢)، في شراكة مع الدول الأعضاء وسائر المنظمات الدولية والقطاع الخاص. وتمثل أحد المعالم الهامة لتعزيز نُظم المعلومات الصحية في قيام جمعية الصحة العالمية، في أيار/مايو ٢٠٠٧، بدعوة الدوائر المعنية بالمعلومات الصحية والإحصاءات، والمنظمات الدولية والمبادرات الصحية العالمية وغيرها من أصحاب المصلحة إلى "تقديم دعم قوي ومستدام لتعزيز نظم المعلومات، بما في ذلك استخدام المعايير والمبادئ الإرشادية المحددة في الإطار الخاص بشبكة القياسات الصحية". وأصدرت شبكة القياسات الصحية خلال عام ٢٠٠٧ الطبعة الثانية من منشورها *الإطار والمعايير*، الذي يُعتمد بصورة متزايدة كدليل تقني. وتلقى حتى الآن ٦٢ بلداً منحةً لتكثيف الجهود من أجل تعزيز نُظم المعلومات الصحية لديها بدعم من شبكة القياسات القياسية والشركاء.

التعليم الإلكتروني^(٣٣)

٨٦- دعمت اليونسكو أثناء عام ٢٠٠٧ مبادرات التعليم الإلكتروني في أفريقيا، والدول العربية، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في مجالي التعليم الرسمي وغير الرسمي على السواء. وأتاحت اليونسكو فرصاً لتنمية القدرات في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التعليم، مستهدفةً وزارات التعليم (بما في ذلك الوزراء وواضعو القرارات والمخططون) ومؤسسات التعليم العالي

(٣٠) <http://www.who.int/hinari/en/>

(٣١) www.who.int/healthmetrics

(٣٢) www.who.int/kms/initiatives/ahi/en/index.html

(٣٣) انظر أيضاً جيم ٤.

(بما في ذلك عمداء الكليات ومؤسسات إعداد المعلمين) والأساتذة في قاعات التدريس والمربين في مراكز التعليم المجتمعية أو المراكز المتعددة الوسائط.

٨٧- وفي أواخر عام ٢٠٠٧، أعلنت اليونسكو إطلاق برنامجها لتحديد معايير الكفاءة للمعلمين باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتحدد هذه المعايير نطاق المهارات اللازمة للمعلمين لإدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إدراجاً فعالاً في عمليات التعليم/التعلم. كما توفر المعايير وحدات تدريبية في هذا المجال. وهذا المشروع هو نتيجة للتعاون الوثيق والمتعدد أصحاب المصلحة بين اليونسكو، وشركات مايكروسوفت وإنتل، والجمعية الدولية لتسخير التكنولوجيا لأغراض التعليم، ومعهد فرجينيا المتعدد التقنيات وجامعة ولاية فرجينيا. وافتتحت اليونسكو في آذار/مارس ٢٠٠٧ مركزاً للتعاون على تبادل المعارف بواسطة الإنترنت، من أجل التدريب وتوفير موارد لبناء القدرات لأغراض التنمية. ويوفر المركز دليلاً بالموارد يتضمن موارد ذات صلة بالتنمية وتقليل الفقر على الصعيد المحلي، ويضم ١٧٠٠ من موارد التدريب المحلي من أكثر من ٦٣٠ من الجهات الإنمائية ذات المصلحة، من بينها جميع وكالات الأمم المتحدة.

البيئة الإلكترونية

٨٨- قدمت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تقريراً عن إرساء بنية تحتية معلوماتية عالمية منسقة، هي نظام معلومات المنظمة المذكورة، بوصفه مبادرة عامة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رصد الكوارث والوقاية منها والتقليل من آثارها. ويبني نظام معلومات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية على أنجح مكونات نظم المعلومات القائمة حالياً لدى المنظمة، ويُتوقع منه أن يكون مكوناً رئيسياً من مكونات المنظومة العالمية لنظم رصد الأرض. وستتولى الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تنفيذ وتشغيل النظام العالمي للاتصالات، وهو الشبكة الأساسية التي يجري فيها، في إطار نظام معلومات المنظمة المذكورة، تبادل للبيانات التي يُعدُّ عنصراً الزمن والعمليات عنصرين حاسمين فيها.

٨٩- ونظام معلومات المنظمة/النظام العالمي للاتصالات مصمم ليكون الشبكة التشغيلية الأساسية، التي تعمل ليلاً نهاراً وفي كل أيام الأسبوع، لتبادل البيانات والمعلومات دعماً للنظم المتعددة الأغراض للإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة للكوارث الطبيعية. وفي منطقة المحيط الهندي، زادت كفاءة العديد من شبكات مراكز النظام العالمي للاتصالات، ونظمت أنشطة تدريبية في مجال تقديم الدعم الفعال لعمليات تبادل الإنذارات عن المخاطر المتعددة، وبخاصة الإنذار بحدوث أمواج التسونامي والأعاصير المدارية^(٣٤). وفي عام ٢٠٠٧، نفَّذ العديد من الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية مشاريع نموذجية ونماذج أولية لخدمات استعادة البيانات والوصول إليها واستخراجها. ويتوقع أن يبدأ هذا المشروع عمله اعتباراً من أواخر عام ٢٠٠٨.

(٣٤) من بينها مدغشقر وتزانيا وكينيا وباكستان وملديف وسري لانكا وبنغلاديش وميانمار وتايلند وإندونيسيا.

الزراعة الإلكترونية

٩٠- على سبيل المتابعة للدراسة الاستقصائية المفتوحة بشأن الزراعة الإلكترونية في عام ٢٠٠٦^(٣٥)، شرعت الفاو في المرحلة الأولى من مجتمع خبراء الزراعة الإلكترونية، وهو مبادرة عالمية غرضها النهوض بالتنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي المستدام عن طريق مساعدة الجهات ذات المصلحة على تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال تبادل المعلومات والتواصل واستخدام التكنولوجيات المتصلة بذلك في هذا القطاع.

٩١- ومنذ بدء عمل مجتمع خبراء الزراعة الإلكترونية أعماله في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وما برح آخذاً في النمو، حيث بات يضم ما يزيد عن ٣٠٠٠ من الجهات ذات المصلحة من أكثر من ١٠٠ بلد، يمثلون واضعي السياسات والمخططين والعاملين في مجال التنمية ومنظمات المزارعين والباحثين وأخصائيي المعلومات والاتصالات العاملين في الزراعة والتنمية الريفية. ويتواصل أعضاء مجتمع خبراء الزراعة الإلكترونية مع بعضهم البعض ويسهمون بطائفة من الموارد في شكل دراسات حالات وتجارب ناجحة وغير مستخلصة ووثائق ومنشورات ووصلات إلكترونية وموارد تعليمية وأخبار وإعلانات. ويتولى التنسيق داخل مجتمع خبراء الزراعة الإلكترونية الفريق العامل المعني بالزراعة الإلكترونية^(٣٦)، وتتولى الفاو تطوير موقع المجتمع على الإنترنت وإعداد مضمونه التحريري وصيانه. ويتم تزويد الجهات المعنية ذات المصلحة بنشرات منتظمة عما يخلص إليه مجتمع خبراء الزراعة الإلكترونية من نتائج. وتجري تعبئة الموارد اللازمة لدعم أنشطة المجتمع من أصحاب المصلحة أنفسهم ومن مجموعة متنوعة من المانحين.

٩٢- ونُظِم "أسبوع الزراعة الإلكترونية" في الفترة من ٢١ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وسلّطت خلاله الأضواء على ما لإدارة المعلومات والاتصالات والمعارف من دور في الزراعة والتنمية الريفية، وأُتيح للمشاركين أن يتواصلوا في مناقشات متصلة بالتكنولوجيات والسياسات وتبادل الخبرات. وإحدى التظاهرات العامة الرئيسية التي نُظمت أثناء الأسبوع المذكور انعقاد مؤتمر تحت عنوان تسخير الشبكة الإلكترونية الثانية لأغراض التنمية: تسخير الشبكة الإلكترونية التشاركية لأغراض التنمية، بدأه أحد الشركاء، هو المركز التقني للتعاون الزراعي والريفي، ونظّمته الفاو مع عدد من المنظمات المتعاونة^(٣٧). وتم في هذه التظاهرة شرح الطريقة التي يقوم بها أصحاب

(٣٥) www.e-agriculture.org

(٣٦) من بين أعضائه ما يلي: الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية؛ المركز التقني للتنمية الزراعية والريفية؛ إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)؛ الوكالة الألمانية للتعاون التقني؛ المنتدى العالمي للبحوث الزراعية؛ معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة؛ الرابطة الدولية لأخصائيي الإعلام الزراعي؛ المعهد الدولي للتواصل من أجل التنمية؛ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد)؛ الاتحاد الدولي للاتصالات؛ البنك الدولي.

(٣٧) المعهد الدولي للتواصل من أجل التنمية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، ومنظمة يوفوريك، والرابطة الدولية لأنماء المكتبات والمؤثّقين الزراعيين، ورابطة الاتصالات التقدمية، وأمانة مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد)، وجامعة كولومبيا البريطانية، وجامعة الشيخ أنثا ديبّ في داكار.

المصلحة في مجالات الزراعة والتنمية الريفية وإدارة الموارد الطبيعية باستغلال الفرص المتاحة بواسطة أساليب الشبكة الإلكترونية الثانية ونهجها وتطبيقاتها.

إدارة الإنترنت

٩٣- عقد منتدى إدارة الإنترنت اجتماعه الثاني^(٣٨) في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في ريو دي جانيرو. وركز الاجتماع على سبعة مواضيع، هي: (١) موارد الإنترنت الحاسمة الأهمية؛ (٢) الانفتاح؛ (٣) الأمن؛ (٤) التنوع؛ (٥) إمكانية الاطلاع على المعلومات؛ (٦) استعراض ما أنجز، والسبيل قدماً؛ (٧) المسائل المستجدة. وكان ثمة توافق عام في الآراء على أن منتدى إدارة الإنترنت يتيح لأصحاب المصلحة كافة فرصة فريدة لتبادل الآراء بشأن هذه المواضيع.

٩٤- وتناولت الجلسة المخصصة لموارد الإنترنت ذات الأهمية الحاسمة مجموعة واسعة من المسائل المتصلة بالبنية التحتية للإنترنت. وتباحث المشاركون بشأن دور مؤسسة الإنترنت لإسناد الأسماء والأرقام [إسناد عناوين الإنترنت] ودور الحكومات، كما بحثوا مسألة الرقابة على الإنترنت. وأكد المشاركون أهمية الأمن المعلوماتي، وبخاصة فيما يتعلق بحماية الأطفال وتداول المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال على الإنترنت. ودعوا إلى مواءمة التشريعات بين البلدان وإلى الشروع في وضع صكوك قانونية جديدة تسري على الإنترنت موضع التنفيذ. كما أكد المشاركون ضرورة الأخذ بأساليب ابتكارية لحفز مليار شخص إضافي على استخدام الإنترنت. وأبرزت هذه المسألة أيضاً مسألة التنوع، حيث أكد المشاركون أهمية إيجاد شبكة متعددة اللغات، مع استحداث أسماء ميادين مدوّلة جديدة [IDNs Internationalized Domain Names] تتجلى فيها اتجاهات مستخدمي الإنترنت الآخذين في الازدياد في أنحاء العالم غير الناطقة باللغة الإنكليزية. وظهرت الصلة بين إدارة الإنترنت من جهة والتنمية المستدامة من الجهة الأخرى بوصفها مسألة جديدة. وتناول المشاركون الأثر البيئي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فضلاً عما يمكن للإنترنت أن تقدمه من مساهمة إيجابية في مكافحة تغير المناخ.

٩٥- وحضر اجتماع منتدى إدارة الإنترنت ما مجموعه ٣٦٣ ١ مشاركاً من ١٠٩ بلدان، بزيادة ملحوظة في عدد المشاركين من البلدان النامية. وأُتيحت للمشاركين من بُعد فرصة المشاركة، بواسطة غرف الدردشة والبريد الإلكتروني ومحافل المناقشة والمدونات. وكان ثمة ١٧٢ ١ عنواناً مميزاً من عناوين بروتوكول الإنترنت التي شاهدت الجلسات التي تم بثها على الإنترنت، ما يدل على تزايد عدد المشاهدين من بُعد لوقائع اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت. واستُهلّت عملية استعراض وتقييم اجتماع ريو بصيغة إلكترونية أُتيحت للاطلاع عليها في موقع المنتدى على الإنترنت. وفي وقت لاحق، في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨، عُقد في جنيف اجتماع لاستعراض وتقييم اجتماعات المنتدى. وستستمر العملية التحضيرية بعقد جولة أخرى من الاجتماعات التشاورية المفتوحة في جنيف بتاريخ ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ للتباحث بشأن برنامج وجدول أعمال الاجتماع الثالث لمنتدى إدارة الإنترنت، المقرر انعقاده في الهند في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

(٣٨) للاطلاع على التقرير الموجز، انظر

زيادة التعاون

٩٦- طلب برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات إلى الأمين العام أن يمضي قدماً في العملية صوب زيادة التعاون بشأن المسائل السياسية العامة المتصلة بالإنترنت^(٣٩). واستهل الأمين العام هذه العملية بتكليف مستشاره الخاص لشؤون إدارة الإنترنت، السيد نيتين دساي، بالتشاور مع ممثلي جميع الفئات ذات المصلحة - الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فضلاً عن الأوساط التقنية والأكاديمية - للعمل على إيجاد أرضية مشتركة في هذا الشأن. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قدم السيد دساي تقريراً تَضَمَّن نتائج تلك المشاورات. وجاء في التقرير أن المشاورات قد تمخضت عن مجموعة من الآراء المختلفة بشأن الآثار المترتبة على ما أُنْفِق عليه في تونس بشأن هذا الموضوع، وأن الأرضية المشتركة بين الفعاليات الرئيسية ضيّقة.

٩٧- وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، وإثر تكليف الأمين العام وكيل الأمين العام لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بمهمة الإشراف على عملية التشاور، واصل وكيل الأمين العام القيام بهذه المهمة، وبخاصة بشأن الخطوات التالية التي يتعين اتخاذها. وفي ضوء الاختلافات المستمرة في الآراء بشأن تفسير برنامج عمل تونس، اتُخذ كمنطلق شرط تقديم التقارير الوارد في الفقرة ٧١ من برنامج عمل تونس التي يرد فيها أنه "سيُطلب من هذه المنظمات ذاتها أن تقدم تقارير سنوية". وبناء على ذلك، بعث وكيل الأمين العام، نيابة عن الأمين العام، برسائل إلى جميع "المنظمات المسؤولة عن المهام الأساسية المرتبطة بالإنترنت"^(٤٠) طالباً إليها أن تقدم تقارير عما اتخذته من خطوات في سبيل زيادة التعاون.

٩٨- وحال تلقي الأمين العام المعلومات من تلك المنظمات، سَيُبَلِّغها للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ واستناداً إلى ما يرد من معلومات، سيقدم توصيات بشأن كيفية مواصلة المضي قدماً في عملية زيادة التعاون.

آليات التمويل

٩٩- إن "مبدأ التضامن الرقمي بنسبة ١ في المائة" الذي اقترحه صندوق التضامن الرقمي قد ظل يحظى بدعم سياسي في عام ٢٠٠٧، من جهات من بينها المجموعة الرائدة للجباية التضامنية لتمويل التنمية^(٤١)، التي اجتمعت في سيثول في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وسوف يعقد في مدينة ليون بفرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ "المؤتمر العالمي المعني بالتضامن الرقمي وتمويله"، وستستضيفه الحكومة الفرنسية. ومن المتوقع أن يعقد المؤتمر على مستوى رؤساء الدول، وسيتيح للمجتمع الدولي فرصة للنظر في اعتماد اتفاقية دولية بشأن "مبدأ التضامن الرقمي بنسبة ١ في المائة". ويؤمل أن تسهم حصيلة المؤتمر إسهاماً إيجابياً في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض

(٣٩) مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، برنامج عمل تونس، الفقرات ٦٨-٧١.

(٤٠) الفقرة ٧٠ من برنامج عمل تونس.

(٤١) تضم ٥٤ دولة.

تنفيذ توافق آراء مونتريري، المقرر عقده في الدوحة بقطر في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

١٠٠- وقد حدد صندوق التضامن الرقمي أولويتين للعمل في ميداني الصحة والتعليم. ففي ميدان الصحة، يشجع الصندوق السلطات المحلية في البلدان المتقدمة على أن تنخرط في مبادرات محددة في مجال التضامن الرقمي، وذلك من خلال برنامج "ألف وحدة تطبيب من بُعد من أجل أفريقيا". وستُدعى مدن وسلطات محلية في الشمال لتقديم الدعم لوحداث ثابتة ومتنقلة للتطبيب من بُعد، عن طريق مساهمة تلك المدن والسلطات بخبرات أطبائها وبمستشفياتها في شبكات التشخيص من بُعد. وفي ميدان التعليم، يعمل صندوق التضامن الرقمي على تشجيع المبادرات الرامية إلى تجهيز المدارس بالحواسيب، وكذلك يجعل موارد التعليم في مجال التكنولوجيا الرقمية متاحة للمدرسين في أشد البلدان فقراً.

قياس مدى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

١٠١- منذ أن وافقت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧ على القائمة الأساسية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي وضعتها الشراكة المعنية بقياس مدى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية^(٤٢)، أدرج العديد من البلدان النامية تلك المؤشرات في الدراسات الاستقصائية القائمة المتعلقة بالأسر المعيشية والأعمال التجارية، التي ستصبح مراجع أساسية في عمليات وضع وتقييم السياسات المتعلقة بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، وقّع أعضاء الشراكة مذكرة تفاهم وافقت بموجبها المنظمات الأعضاء العشر على توسيع نطاق جهودها المشتركة في مجال قياس مدى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وذلك بطرق منها تقديم مساعدة تقنية إلى المكاتب الإحصائية الوطنية لتمكينها من القيام بشكل أفضل بجمع وتجهيز البيانات والمؤشرات الرسمية عن مجتمعات المعلومات فيها.

١٠٢- وأثناء عام ٢٠٠٧، ركزت الشراكة بصفة رئيسية على مساعدة البلدان النامية على إعداد إحصاءات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من خلال تقدير احتياجات البلدان في مجال بناء القدرات، وتنظيم دورات تدريبية وندوات وحلقات عمل وبعثات استشارية. وشمل ذلك حلقات عمل إقليمية ووطنية، نظمها مختلف أعضاء الشراكة، بالتعاون مع مؤسسات إقليمية ودولية أخرى. واستعرضت حلقات العمل هذه المؤشرات الأساسية المتفق عليها دولياً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدارست بشأن الخبرات العالمية والإقليمية في مجال قياس تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. ومن المقرر أن يصدر في أيار/مايو ٢٠٠٨ منشور جديد بشأن هذه الشراكة، عنوانه *The Global Information Society: A Statistical View* [مجتمع المعلومات

(٤٢) أعضاؤها هم: الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومعهد اليونسكو للإحصاء، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الإسكاب)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الإكلاك)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (اليورستات)، والبنك الدولي.

العالمي: رؤية إحصائية (بالإنكليزية فقط)]. ويستعرض المنشور ما أحرز حتى تاريخه من تقدم في بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

١٠٣- وأصدر الأونكتاد في عام ٢٠٠٧، تحت عنوان أول دليل منهجي، *Manual for the Production of Statistics on the Information Economy* [دليل إعداد الإحصاءات عن اقتصاد المعلومات (بالإنكليزية فقط)]. ويؤيد الدليل إعداد إحصاءات رسمية عن قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وعن التجارة في مجال هذه التكنولوجيا، وبخاصة في الاقتصادات النامية والانتقالية. وسيكون هذا الدليل موضع اجتماع استشاري عالمي سيعقد عام ٢٠٠٨، وسيُعرض في عام ٢٠٠٩ على اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة للموافقة عليه.

١٠٤- واستجابة لطلب قدمته إلى الاتحاد الدولي للاتصالات الدول الأعضاء فيه طالبة إليه وضع مؤشر موحد يستخدمه الاتحاد لقياس ما تحرزه البلدان من تقدم صوب بناء مجتمعات المعلومات، أعدّ الاتحاد وثيقة معلومات أساسية ضمّنها استعراضاً عاماً لمنهجيات وضع المؤشرات من أجل الاجتماع العالمي السادس لمؤشرات الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي عُقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقدم الاجتماع عدداً من التوصيات المتعلقة بالمؤشر الموحد للاتحاد، من بينها مقترح بشأن المنهجية واختيار المؤشرات التي يتعين إدراجها في دليل الأرقام القياسية. ومن المتوقع أن يصدر الاتحاد الدولي للاتصالات مؤشره الموحد وأن ينشره أثناء عام ٢٠٠٨.

(ب) تيسير عملية تنفيذ مقررات مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

١٠٥- عُقدت في جنيف في عام ٢٠٠٧ جولة ثانية من اجتماعات تيسير خطوط العمل في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧. وفيما يتعلق بالتنسيق الإجمالي، نظم الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ اجتماعاً ثانياً لميسري خطوط العمل لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وأتاح الاجتماع فرصة لتبادل المعلومات فيما بين الميسرين وغيرهم من أصحاب المصلحة؛ ولتحديد المجالات التي يمكن إجراء مزيد من التحسينات فيها؛ ولتبادل الآراء بشأن طرائق تقديم التقارير وبشأن مجمل عملية التنفيذ^(٤٣). وقُدّمت مقترحات أساسية بوضع أهداف متوسطة الأجل للتعجيل بخطى وضع أهداف مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات موضع التنفيذ، بل وأيضاً لقياس التقدم المحرز.

١٠٦- وفي ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧، عقد الاتحاد الدولي للاتصالات اجتماعاً تيسيراً مشتركاً بشأن خطوط العمل جيم-٢ وجيم-٤ وجيم-٦، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونجح الاجتماع في تحسين أوجه التآزر فيما بين خطوط العمل الثلاثة. وأُقرت خطة عمل تم التركيز فيها على العناصر الستة التالية: (١) تعزيز استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية؛ (٢) الموازنة بين سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (٣) إيجاد مبادرات إقليمية ومبادرات وطنية كبيرة النطاق؛ (٤) القيام بمبادرات عالمية تتناول مواضيع محددة متعلقة بالهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (٥) وضع منهاج عمل للتمويل الافتراضي؛ (٦) استحداث أداة تستخدم في الإنترنت لتقييم مدى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(٤٣) يمكن الاطلاع على التقرير في الموقع <http://www.itu.int/wsis/implementation/consultations.html>.

١٠٧- أما الاجتماع التيسيري الثاني، الذي تناول خط العمل جيم-٥، فعقدته الاتحاد الدولي للاتصالات في الفترة ١٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧^(٤٤) وتناول ما أحرزه أصحاب المصلحة من تقدم في الأنشطة التنفيذية؛ والنظر في المناقشات الإطارية المقرر إجراؤها مستقبلاً لتحسين التعاون والتنسيق الدوليين؛ وخطط العمل مستقبلاً. ونظراً للطابع العالمي للتحديات التقنية والمؤسسية التي تطرحها مسألة أمن المعلومات الحاسوبية، بحث المشاركون أيضاً سبل إقامة شراكات شاملة لجميع المواضيع وجميع الجهات ذات المصلحة.

١٠٨- واشترك الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية ومركز التجارة العالمية في تنظيم اجتماع تيسير لخط العمل بشأن "التجارة الإلكترونية والعمالة الإلكترونية" تناول موضوع "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسلاسل الإمداد العالمية والتنمية". وبحث الاجتماع دور التكنولوجيا والابتكار في سلاسل الإمداد؛ وما يمكن لواضعي السياسات والقيمين على الشركات والمؤسسات التجارية أن يتخذوه من تدابير في سبيل استغلال ما يتيح إمكانية الوصول إلى الأسواق من فرص وفي سبيل زيادة قدرة الشركات والمؤسسات التجارية على المنافسة؛ وما يترتب على أسواق اليد العاملة من آثار؛ وما يترتب على هذه التغييرات من تكاليف وما تأتي به من منافع.

١٠٩- وقامت اليونسكو، بوصفها من الوكالات الرئيسية الميسرة لسته من خطوط عمل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، بتنظيم سلسلة من الاجتماعات التيسيرية، وتحديد المجالات التي ينبغي إيلاؤها الأولوية في بعض خطوط العمل^(٤٥). ففيما يتعلق بخط العمل جيم-٧- العلوم/الإلكترونية، المجالات ذات الأولوية هي: إمكانية الوصول إلى الشبكات الأكاديمية، وفتح باب الاطلاع على المعلومات، وتبادل المعارف فيما بين الأقران، والحفاظ على البيانات العلمية، وتوحيد البيانات الشرحية وعلوم الكائنات والوجود. وفيما يتعلق بخط العمل جيم-٨، فالمجالات ذات الأولوية هي: الذاكرة والتراث، والمحتوى المحلي والتعبيرات الثقافية المعاصرة، والتنوع اللغوي، والبحوث المتقاطعة، والأشخاص ذوو الإعاقة. وفيما يتعلق بخط العمل جيم-٩، حدد موضوعان إضافيان، هما: "التعليم عن طريق وسائط الإعلام ومحو الأمية المعلوماتية" و"وسائط الإعلام للمجتمعات المحلية، وبخاصة المراكز الإذاعية والمتعددة الوسائط الإعلامية".

١١٠- ولاحظت إحدى الجهات أن اتساع نطاق هيكل عملية وضع خطوط العمل موضع التنفيذ هي في حد ذاتها بمثابة تحدٍّ أمام ما يُبذل من جهود متضافرة في سبيل تضيق النطاق وتحديد المسائل. وعلى الرغم مما يُبذل من جهود في الفئات الفرعية لكل خط من خطوط العمل ومن اعتراف أصحاب المصلحة في عملية التنسيق بين الفئات الفرعية، فإن الإبقاء على المشاركة ومواصلة عملية التنفيذ أمران لا يخلوان من الصعوبة. وعلاوة على ذلك، فإن مشاركة وإشراك أصحاب مصلحة جدد في عملية التيسير ما برحا مُتَدَيِّين. ودعت تلك الجهة إلى زيادة التنسيق فيما بين الوكالات الميسرة الرئيسية، مع تحديد الأدوار تحديداً أدق. واقترحت أن يشمل هذا التنسيق التزاماً مشتركاً بتوفير أدوات قياس متوافقة من أجل رصد وتقييم حالة تنفيذ المواضيع الرئيسية لحصائل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. ودعت الجهة كذلك المكاتب الميدانية لوكالات الأمم المتحدة إلى الانخراط بشكل أكبر في تنظيم اجتماعات تيسيرية يشارك فيها العديد من أصحاب المصلحة.

(٤٤) يمكن الاطلاع على كامل الوثائق المتعلقة بالاجتماع في <http://www.itu.int/wsis/c5/index.html>.

(٤٥) للاطلاع على خطوط العمل الأخرى، انظر E/CN.16/2007/2.

رابعاً - النتائج والتوصيات

١١١- إن إحراز تقدم صوب وضع حصائل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات موضع التنفيذ يبدو أنه يجري على المسار الصحيح. فقد أبلغت جهات في منظومة الأمم المتحدة عن اضطلاعها بطائفة كبيرة من الأنشطة فيما تبذله من جهود في تنفيذ حصائل المؤتمر المذكور. ومن التطورات التي لقيت استحساناً أن الكثير من الأنشطة المبلّغ عنها قد تم الاضطلاع بها في شراكات بين أصحاب مصلحة متعددين مع منظمات أخرى على الأصعدة الإقليمية والدولية والوطنية والمحلية.

١١٢- وفيما يتعلق بتيسير خطوط العمل، ففي حين أن بعض الجهات قد أبلغت عن نجاحها في استنهاض أصحاب المصلحة ذوي الصلة من خلال الشبكات الإلكترونية وعقد مشاورات واجتماعات مباشرة، واجهت جهات أخرى صعوبة ملحوظة في تأمين مشاركة جميع أصحاب المصلحة، وأبلغت عن تدني مشاركة أصحاب مصلحة جدد في عملية التيسير. وكان من بين العقبات التي تم تحديدها ارتفاع الكلفة المتصلة بالاجتماعات التيسيرية المباشرة التي عقدت في جنيف، الأمر الذي حال دون مشاركة البلدان النامية ذات المصلحة.

١١٣- ودعت الجهات إلى زيادة التنسيق فيما بين الوكالات الرئيسية الميسرة، بهدف توفير أدوات قياس متوافقة من أجل رصد وتقييم حالة تنفيذ المواضيع الرئيسية لحصائل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وعلى نحو ما أكدته فريق المناقشة المنعقد بين الدورات والتابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، يلزم قياس التقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف والغايات المحددة المدرجة في خطة عمل جنيف وفي برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات. وفي هذا الشأن، فرما تنظر اللجنة، من خلال أمانة الأونكتاد، في إقامة تعاون وثيق مع فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، ومع المنسقين والميسرين الرئيسيين، لتصنيف خطوط العمل الأحد عشر حسب مواضيعها.

١١٤- وإضافة إلى ذلك، وضماناً للتوافق، ربما تنظر أمانة الأونكتاد في إجراء مشاورات مع ميسري خطوط العمل أثناء الفترة الفاصلة بين دورتي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، ربما في إطار فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، بغية زيادة تحديد الأدوار واستكشاف سبل ووسائل تبسيط عملية تقديم التقارير.

١١٥- وربما تنظر اللجنة في استكشاف سبل ووسائل تحقيق أقصى قدر من مشاركة ومساهمة المجتمع المدني وجهات الأعمال التجارية مشاركة ومساهمة مجديتين في أعمال اللجنة.

- - - - -